



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون - ميلة -

المشرف	اعداد الطلبة	
كروش صلاح الدين	بوهالي بشرى	1
	بوخميس فرح	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	لطرش جمال
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	كروش صلاح الدين
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	هولي رشيد

السنة الجامعية 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



أول الشكر لله سبحانه وتعالى على منة علينا

بالتوفيق والتيسير وإنارة

درب المسير، فالحمد لله على ما أعطى والحمد لله على كل النعم وبعد

نتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى

الأستاذ الفاضل الدكتور

"عروش صلاح الدين"

الذي كان لنصائحه وتوجيهاته القيمة أثناء فترة إشرافه على هذه الدراسة، الأثر الأكبر في إعدادها بالشكل المطلوب.

كما نتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بتقييم هذا العمل، ولكل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا وكيف أنصفهما
القول وأوفيهما الحق

إلى مثلي الأعلى في الحياة وأعز إنسان على قلبي "أبي العزيز" حفظه الله من
كل سوء إلى الشمعة التي أنارت دربي إلى سندي وصديقتي وحببتي إلى
"أمي الكريمة" حفظها الله

إلى "إخوتي"، "أمين، بلال، عبد الرحمان" الذين ساندوني وبفضلهم وصلت
إلى هنا

إلى "زوجي العزيز" الذي كان له الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي، وإبني
الذي لم يمر الدنيا بعد

إلى صديقتي الذين يسعهم القلب ولا تسعهم الصفحة

دون أن أنسى "عائلي الثانية" (عائلة زوجي) وأشكر مساعدتهم دائما لي.

بشرى

إهداء

الحمد لله الذي أنار درب العلم والمعرفة ووفقني لإنجاز هذا العمل.
أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى: "واخفض لهما جناح
الذل من الرحمة وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيراً"
إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار، إلى من أنار دربي وكان نعم الناصح وخير مرشد،
وماتوفيقي بعد إذن الله إلا له،
"أبي العزيز"

أسأل الله أن يحفظه ويطيل في عمره.
إلى من الجنة تحت أقدامها التي تحمل في ثنايا نفسها الطيبة، الحب والحنان، رمز
الصبر والعطاء التي كان دعائها سر نجاحي، وفاء بالعهد أن لا أنسى فضلك ما
حييت

"أمي" أطل الله بعمرها
إلى من قاسموني طفولتي وعليهم أعتمد وأستند إخوتي "حمزة"، "عبد المالك"، "عبد
الرحيم"، "سفيان" و"أختي دنيا" و "زوجها وليد"
إلى "جدتي" الحبيبة أطل الله في عمرها.
إلى كل عائلتي وكل من ساندني وترقب نجاحي وتخرجني بفرح.
إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي.

فرح

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية التحليل المالي في التشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق استعمال مختلف تقنيات التحليل المالي من نسب ومؤشرات مالية، وهذا بتحليل مختلف القوائم المالية، بهدف إعطاء صورة حقيقية عن الوضع المالي للمؤسسة وتوضيح الاتجاهات المالية المستقبلية بالكشف عن نقاط القوة والضعف من الجانب المالي واستخدام هذه النتائج لتحسين وضعيتها. ومن خلال إسقاط أهم تقنيات التحليل المالي على الجانب التطبيقي وذلك بدراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن بني هارون، ويمكن القول بأن هذه المؤسسة تسعى جاهدة إلى تحسين وضعها المالي من خلال معالجة الأخطار المالية قبل تفاقمها وتوضيح الاتجاهات المالية المستقبلية لها، كما يمكننا استخلاص أن التحليل المالي لمؤسسة مطاحن بني هارون له دور كبير في تشخيص وضعها وتبيان مركزها المالي.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، المؤشرات المالية، تشخيص الوضعية المالية.

Abstract :

This study aims to highlight the importance of financial analysis in diagnosing the financial position of the institution by using various financial analysis techniques of ratios and financial indicators, and this is done by analyzing the various financial statements, with the aim of giving a true picture of the financial position of the institution and clarifying future financial trends by revealing the strengths and weaknesses of The financial aspect and the use of these results to improve their position.

And by projecting the most important techniques of financial analysis on the applied side, with an applied study of the Bani Haroun Mills Corporation, it can be said that this institution strives to improve its financial position by addressing financial risks before their exacerbation and clarifying future financial trends for them, and we can also conclude that the financial analysis of the Mills Corporation Bani Haroun has a major role in diagnosing her situation and showing her financial position.

Key words: Financial analysis, financial indicators, diagnosing the financial situation.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكرو تقدير.....
III-I	الإهداء.....
IV	الملخص.....
VI	فهرس المحتويات.....
VI	فهرس الأشكال.....
VI	فهرس الجداول.....
VI	فهرس الملاحق.....
أ-ث	مقدمة.....
	الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي.....
03	✓ المطلب الأول: تعريف وتطور التحليل المالي.....
05	✓ المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي.....
07	✓ المطلب الثالث: مراحل وأنواع التحليل المالي.....
11	المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي.....
11	✓ المطلب الأول: مجالات وأدوات التحليل المالي.....
13	✓ المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.....
15	✓ المطلب الثالث: نتائج وأغراض التحليل المالي.....
17	المبحث الثالث: آليات التحليل المالي.....
17	✓ المطلب الأول: مقومات ومعايير التحليل المالي.....
19	✓ المطلب الثاني: منهجية وشروط التحليل المالي.....
21	✓ المطلب الثالث: محددات والمعلومات اللازمة للتحليل المالي.....
24	خلاصة:.....
	الفصل الثاني: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام التحليل المالي
26	تمهيد.....

27	المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي.....
27	✓ المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي وأهميته.....
29	✓ المطلب الثاني: طرق وأدوات التشخيص المالي.....
32	✓ المطلب الثالث: أنواع وخطوات التشخيص المالي.....
37	المبحث الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.....
37	✓ المطلب الأول: الميزانية المالية.....
38	✓ المطلب الثاني: جدول حساب النتائج.....
42	✓ المطلب الثالث: التحليل بواسطة المؤشرات.....
49	المبحث الثالث: عموميات حول النسب المالية.....
49	✓ المطلب الأول: مفهوم وأهمية النسب المالية.....
49	✓ المطلب الثاني: أسس وحدود استخدام النسب.....
51	✓ المطلب الثالث: أنواع وأهم النسب المالية.....
55	خلاصة.....
	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمؤسسة مطاحن بني هارون (قرايم قوقة - ميلة- MBH)
58	تمهيد.....
59	المبحث الأول: تقديم عام لفرع مطاحن بني هارون MBH.....
59	✓ المطلب الأول: نشأة وتعريف لفرع مطاحن بني هارون.....
63	✓ المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة والمصالح التابعة لها.....
67	✓ المطلب الثالث: أهداف وأهمية المؤسسة.....
68	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة للفترة (2021-2019)
68	✓ المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية المالية المختصرة للفترة (2021-2019)...
72	✓ المطلب الثاني: عرض وتحليل جدول حسابات النتائج للفترة (2021-2019).....
77	المبحث الثالث: مؤشرات التحليل المالي ودورها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة للفترة (2021-2019)
77	✓ المطلب الأول: دراسة مؤشرات التوازن المالي للفترة (2021-2019)
79	✓ المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية للفترة (2021-2019).....
85	خلاصة.....

87	خاتمة.....
90	قائمة المراجع.....
94	قائمة الملاحق.....

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	
27	تحليل الوضعية الحالية والفعالية المالية للمؤسسة	1-2
31	أدوات التشخيص المالي	2-2
36-34	خطوات التشخيص المالي	3-2
40	إمكانية عرض جدول النتائج	4-2
44	أنواع رأس المال العامل	5-2
46	احتياجات رأس المال العامل	6-2
59	مخطط المؤسسة	1-3
61	المؤسسات التابعة لمؤسسة أقر وديف قسنطينة	2-3
63	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	3-3
66	الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية	4-3
68	التمثيل البياني للأصول لسنة 2019	5-3
69	التمثيل البياني للأصول لسنة 2020	6-3
69	التمثيل البياني للأصول لسنة 2021	7-3
70	التمثيل البياني للخصوم لسنة 2019	8-3
71	التمثيل البياني للخصوم لسنة 2020	9-3
71	التمثيل البياني للخصوم لسنة 2021	10-3

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	الميزانية المالية المختصرة	37
2-2	جدول النتائج حسب الطبيعة	41-42
1-3	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنوات 2019-2020-2021	68
2-3	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنوات 2019-2020-2021	70
3-3	جدول حسابات النتائج للفترة (2019-2021)	72-73
4-3	تغير القيمة المضافة للفترة (2019-2021)	74
5-3	نسبة القيمة المضافة في رقم الأعمال للفترة (2019-2021)	74
6-3	نسبة المستخدمين في القيمة المضافة للفترة (2019-2021)	74
7-3	نسبة المؤونات على القيمة المضافة للفترة (2019-2021)	75
8-3	تغير الفائض الإجمالي للاستغلال للفترة (2019-2021)	75
9-3	نسبة إجمالي فائض الاستغلال على رقم الأعمال للفترة (2019-2021)	75
10-3	تغير نتيجة الاستغلال للفترة (2019-2021)	76
11-3	حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة لسنوات 2019-2020-2021	77
12-3	حساب احتياج رأس المال العامل للفترة (2019-2021)	78
13-3	حساب الخزينة الصافية للفترة (2019-2021)	79
14-3	نسب الهيكل المالي للمؤسسة (2019-2021)	79
15-3	حساب نسب السيولة للمؤسسة للفترة (2019-2021)	80
16-3	حساب نسب النشاط للمؤسسة (2019-2021)	81
17-3	يوضح نسبة الربحية للفترة (2019-2021)	82
18-3	حساب المردودية المالية (2019-2021)	83
19-3	حساب المردودية الاقتصادية (2019-2021)	83
20-3	حساب الرافعة المالية (2019-2021)	83

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1-3	الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2019	94
2-3	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2019	95
3-3	جدول حسابات النتائج لسنة 2019	96
4-3	الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2020	97
5-3	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2020	98
6-3	جدول حسابات النتائج لسنة 2020	99
6-3	الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2021	100
7-3	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2021	101
8-3	جدول حسابات النتائج لسنة 2021	102

مَدَامَا

تعتبر المؤسسة الوحدة الاقتصادية الأساسية المشكلة للاقتصاد الوطني وهي الميدان الذي تمارس فيه مختلف الأنشطة قصد تحقيق قيمة مضافة تسمح للمؤسسة بتغطية تكاليفها وتضمن تطورها، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة.

حيث يعد التحليل المالي من أدوات مراقبة التسيير وخطوة للتخطيط المالي السليم، وهو عبارة عن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والحكم على سياستها المتبعة، وإبراز نقاط القوة والضعف، وكذا الأهداف المسطرة والقرارات الخاصة بالتدفقات المالية، إذ تزداد أهمية التحليل المالي في عالمنا المعاصر من يوم لأخر، بسبب التطورات الحديثة وتعاضد دور الأسواق المالية، وتعدد الأدوات المالية المتداولة، وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات من جراء انتشار ظاهرة العولمة.

وقد تباينت الأساليب والطرق التي تمكن المحلل المالي من تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، فمدلوله الحقيقي لا يقتصر على مجرد قراءة للأرقام التي تظهر في القوائم المالية، إنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تساعد على التعرف على المؤشرات التي تبين ما إذ كانت سياسات المؤسسة سليمة أو تحتاج إلى تعديل.

إذ أصبحت عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية أمر ضروري ومن ثم أصبح إلزام عليها إجراء تحليل القوائم المالية التي تحتوي عددا ضخما من الأرقام المسجلة في الدفاتر المحاسبية حيث يجب على هذه المؤسسات دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى تتمكن من معرفة وضعيتها المالية الحقيقية والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة.

1- إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا إبراز إشكالية دراستنا في التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف يشخص التحليل المالي الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أهمية التحليل المالي في عملية التسيير المالي داخل المؤسسة الاقتصادية؟
- ماهي أدوات ومؤشرات التحليل المالي وكيف يمكن للتحليل المالي أن يكون أداة للتسيير والتشخيص المالي للمؤسسة؟
- ماهي الوضعية المالية الحالية لمؤسسة مطاحن بني هارون؟

2- فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة وضعنا مجموعة من الفرضيات تساعد على الوصول إلى جوهر الموضوع محل الدراسة وهي:

- يعتبر التحليل المالي كأداة ضرورية للمسير المالي في عملية تحليل البيانات المحاسبية للمؤسسة من أجل الوقوف على الوضعية المالية والإجابة على التساؤلات حول نشاط المؤسسة.
- تعتبر التوازنات المالية والنسب المالية من أهم المؤشرات التي تدرس التوازن المالي للمؤسسة ومدى

مردوديتها.

➤ الوضعية المالية الحالية لمؤسسة مطاحن بني هارون بميلة جيدة.

3- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

➤ التعرف على أهمية التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ودوره في التعرف على نقاط القوة والضعف.

➤ إبراز مدى فعالية التحليل المالي كونه من الأساليب التي تساعد المدراء الماليين في عملية اتخاذ

القرار وتبيان مدى فعاليته في دعم التسيير الجيد للمؤسسة وإعطاء الصورة الحقيقية لها.

➤ محاولة إبراز المجالات التي يدرسها التحليل المالي والأدوات والطرق التي يتبعها.

➤ التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

➤ أنها تتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسات الجزائرية، فالتحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي

يستخدمها المهتمون بوضع المنشأة الاقتصادية للتعرف على حقيقة وضع هذه المنشأة عن طريق تحليل القوائم

المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أدائها، بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة

وضعف المؤسسة ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وتكون عون لها في تنفيذ وترشيد

قراراتها.

5- منهج الدراسة:

تماشياً مع طبيعة الموضوع وبهدف الإلمام بمختلف جوانبه، والإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا

على منهجين أساسيين هما: المزج بين المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة، حيث يظهر المنهج الوصفي في

عرض وجمع وتحليل المعلومات وهذا بإعطاء صورة عامة عن التحليل المالي ومختلف أدواته وآلياته، وكذلك

استخلاص النتائج من خلال الدراسة الميدانية بمؤسسة مطاحن بني هارون.

اعتمدنا كذلك في دراستنا على مجموعة من أدوات البحث العلمي للحصول على بيانات ومعلومات أهمها:

✓ الكتب باللغة العربية، الرسائل العلمية، المجلات ووثائق من طرف المؤسسة المتمثلة في القوائم المالية.

6- حدود الدراسة:

➤ **حدود موضوعية:** دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية الاقتصادية.

➤ **حدود مكانية:** يقتصر الإطار المكاني للدراسة في مؤسسة "مطاحن بني هارون"

بميلة. MBH

➤ **حدود زمنية:** خلال هذه الدراسة سنقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة (2019-2020-2021).

7- صعوبات الدراسة:

- من خلال قيامنا بالدراسة واجهنا مجموعة من الصعوبات وهي
- صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة للبحث من خلال المؤسسة محل الدراسة
 - اختلاف المعلومات في المراجع حول أدوات التحليل المالي.

8- الدراسات السابقة:

يمكن توضيح بعض من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوعنا فيما يلي:

➤ **الدراسة الأولى:** اليمين سعادة، "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة (2008-2009)، أجريت الدراسة على مستوى المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة -العلمة - سطيف هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ما إذا كان التحليل المال أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالية للمؤسسة.

الدراسة الثانية: نجيم مزيان، "دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية" مذكرة لنيل شهادة الماستر في المحاسبة، جامعة الجزائر (2013-2014)، دراسة حالة مؤسسة سوناطراك فرع تكرير البترول براق، هدفت هذه الدراسة إلى أن فعالية التحليل المالي مستمدة من فعالية التقنيات والأليات المستخدمة في تحليل الوضع المالية، كذلك أنه يعتبر أداة مهمة لتحليل دراسة الوضع المالية الحقيقية لأي مؤسسة.

➤ **الدراسة الثالثة:** نجيب غربي، "أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضع المالية للمؤسسة"، مذكرة نيل شهادة ماستر، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة (2013-2014)، دراسة حالة مركب أنتيسيويتكال - صيدال-هدفت هذه الدراسة إلى أن التحليل المالي يساعد في تحديد نقاط القوة وبيان نقاط الضعف، ومدى فعاليته في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة والتنبؤ بالموقف الذي تكون عليه في المستقبل.

➤ 8- هيكل الدراسة:

حتى يتسنى لنا الإلمام بالجوانب المختلفة لموضوع البحث، والإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات صحة أو خطأ الفرضيات المقترحة، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول مسبقة بمقدمة ومتبوعة بخاتمة، يمكن أن نجمع محتواها فيما يلي:

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

الذي يتم التطرق فيه لدراسة التحليل المالي من خلال التطرق إلى ماهية التحليل ومختلف استعمالاته وآلياته.

الفصل الثاني: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام التحليل المالي

سيخصص هذا الفصل إلى التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام التحليل المالي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمؤسسة مطاحن بني هارون -ميلة- MBH

دراسة مدى تطابق الجانب النظري مع الواقع العلمي لذلك خصصناه لدراسة تحليلية لمؤسسة مطاحن بني هارون - ميلة- MBH. خلال السنوات (2019-2020-2021).

الفصل الأول:
مدخل إلى
التحليل المالي

تمهيد:

يعد موضوع التحليل المالي أحد المواضيع المهمة في حقل الإدارة المالية والمحاسبية إذ من خلاله تتمكن إدارة المؤسسة من تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية وتقويم قراراتها التمويلية والاستثمارية، كما يمكن أن تستخدمه كأحد الأسس المهمة في تحديد خياراتها الاستراتيجية ويتضمن الفصل الأول مفهوم التحليل المالي وتطوره والأهداف المرجوة منه واستعمالاته، بالإضافة إلى مقوماته الأساسية والمنهجية المتبعة قصد الوصول إلى نتائجه، وكذلك مختلف ألياته.

➤ **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي

➤ **المبحث الثاني:** استعمالات التحليل المالي

➤ **المبحث الثالث:** أليات التحليل المالي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي

يعتبر تحديد نطاق مفهوم التحليل المالي خطوة مهمة لدراسة المواضيع المنقطة باستخداماته، وسنقوم في هذا المبحث بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التطرق إلى مختلف التعاريف التي تميز بها إضافة إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها المحلل المالي وتحديد الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

المطلب الأول: تعريف وتطور التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية، حيث يعتبر تشخيصاً شاملاً وتقييماً للحالة الحالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة، وسيتم النظر في هذا المطلب إلى تعريف التحليل المالي وتطوره.

أولاً: تعريف التحليل المالي

لا يوجد تعريف متفق عليه للتحليل المالي، وإنما هناك تعاريف متعددة تختلف باختلاف وجهات النظر ومنها ما يلي:

1-التعريف الأول: ينظر إلى التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار، وهذا ويتناول التحليل المالي هذه المعلومات بالتدقيق والتحليل والتفسير والتقسيم لتحقيق الأغراض التالية:

- معرفة المركز المالي للشركة؛

- الوصول إلى القيم الاستثمارية في الشركة وتقويم مستوى كفاءة عملياتها ومدى صلاحية سياستها المالية والإنتاجية؛

- تخطيط السياسات المالية بما في ذلك سياسة استهلاك الأصول وسياسة الائتمان والتحصيل والاستئجار والمخزون السلعي وتكوين الاحتياطات والاستثمارات.¹

2-التعريف الثاني: دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.²

3-التعريف الثالث: عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي كذلك تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك

¹ عدنان نايه النعيمي، وآخرون، الإدارة المالية، عمان، دار النشر والتوزيع، 2007، ص 99.

² منير شاكر محمد، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص 12.

من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية للمشروع ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرار.¹

4- التعريف الرابع: يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي لتفسيره وتحديد مكان الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة من قبل المشروع.²

5- التعريف الخامس: "وسيلة هامة للاتصال واحتكاك المؤسسة مع محيطها، ليس فقط المالي وإنما كذلك الصناعي والتجاري، وهي تهدف إلى وضع تشخيص للوضع المالية للمؤسسة والذي سوف يسمح باتخاذ القرارات اللازمة".³

*** التعريف الشامل:** هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المواد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد **Uncertainty** وهي مهمة في مشاريع الدولة المركزية لأن المجتمع هو من يتحمل الخسائر الناجمة عن فشل المشاريع، ويتضمن عملية تفسير القوائم المالية وفهمها وهو أحد المصادر المهمة للمعلومات واهتمت جميع الأنظمة الاقتصادية بدراسات التقييم والتحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية ولتحقيق الأهداف الأساسية لرفاهية المجتمع وتقديم أفضل الخدمات العامة في أنظمة التخطيط المركزي أو تحقيق أفضل العوائد الممكنة في ظل نظام السوق أخذ بعين الاعتبار أهمية الضرائب بعائد عام.⁴

ثانياً: تطور التحليل المالي

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي مع بدايات هذا القرن وخاصة مع ازدياد انتشار التبرعات المساهمة بما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية، وفي البداية انصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الأهم وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل.

ومع اتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية، أصبح للميزانية دوراً أساسياً في الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المنشأة، ويعود ذلك إلى تاريخ 1895/2/9 وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفين ولاية نيويورك "التوصية إلى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقتضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودونهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموجودة للمجموعات المختلفة".⁵

ومنذ تلك الفترة ثم بحث هذا الموضوع باستفاضة، وقد أوصى كبار المصرفيين المعروفين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية، ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1906، وكان رأي حينئذ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية

¹ - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص 3.

² - عدنان هاشم السامرائي، الإدارة المالية (المدخل الكمي)، الطبعة الأولى، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012، ص 83.

³ - piette conso , la gestion financière, p13, 5^{ème} edition paris, dunod, 1979.

⁴ - خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، في دراسة تقييم وجدوى المشاريع، ط 1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2010، ص 54.

⁵ - منير شاكر محمد، وآخرون، المرجع سابق، ص 10-11.

وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف والقوة بين تلك البيانات، ولقد لاقت فكرة المقارنة قبولاً جيداً وبدأوا يفكرون في أي البيانات ينبض مقارنتها، وفي عام 1908 ثم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب.

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933) بما أفرزته من إفلاس لشركات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المنشأة الأولى وهي دراسة سيولة المنشأة وخاصة أن غالبية الشركات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها، والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة وهكذا تنامي الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقته في أهميتها قائمة المركز المالي (الميزانية).

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضاً، حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمنشأة بناء على تحليل بياناته المالية ولقد استخدم "لورنس تشمبيرلين" في "كتابه مبادئ الاستثمار في السندات" المنشور لأول مرة في عام 1911 عدة نسب منها نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات وأطلق عليها اسم "نسبة التشغيل" ونسبة مصاريف النقل إلى إيرادات التشغيل وأطلق عليها اسم "نسبة النقل" ونسبة هامش الربح إلى صافي الدخل رأسمالها ب "عامل السلامة" ولقد بين نسبة العناصر المختلفة لبند ما إلى الكل، مثل نسبة الإيرادات المختلفة إلى إيرادات التشغيل الإجمالية.

ونسبة المصاريف المختلفة إلى مصاريف التشغيل الإجمالية وهذه الأداة أطلق عليها "بيان الحجم العادي" أو بيان النسبة المئوية الكاملة 100% وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال على الكفاءة، ولم يعد هناك اهتماماً بقائمة أكثر من قائمة بل أصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات، ولم يعد الأمر أيضاً مقتصرًا على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية فالتحليل المالي حالياً يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضاً بيانات خارجية تتعلق بالوحدة.¹

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي

سنتناول في هذا المطلب التحليل المالي من جهتين الأهمية والأهداف

أولاً: أهمية التحليل المالي

¹ - منير شاكر، محمد وآخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرار، مرجع سابق، ص 11.

يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمؤسسة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لا بد له من معرفة المركز المالي لمؤسسته فهو كالريان الذي يحتاج لمعرفة موقعه قبل أن يحدد خط سير السفينة، فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للمؤسسة والتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات مؤسسة المالية والإدارية، وبالإضافة إلى ذلك أصبح التحليل المالي يستعمل كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة ككل، الحكم على مركزها المالي وإدارتها بحيث تبرز من دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف ونواحي القوة فيها، وبشكل عام فإن أهمية التحليل المالي في المؤسسة تتبع من حقيقة أنه يساعد في تحقيق ما يلي:¹

- معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون؛
- الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمؤسسة وجدوى الاستثمار في أسهمها؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والتخطيط لها؛
- الإفادة منه في اتخاذ القرارات لأغراض أحكام الرقابة الداخلية؛
- يعتبر من أدوات التخطيط المالي ويعمل على المساعدة على رسم الأهداف المستقبلية؛
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة؛
- يعد أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق؛
- مؤشر على مدى نجاعة المؤسسة في تحقيق أهدافها؛
- أداة من أدوات الرقابة الفعالية؛
- يساعد في عملية تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.²

هكذا فإن الاهتمام بالتحليل المالي يتعدى حد مجرد اكتشاف العلاقة بين الأرقام إلى التحري عن أسباب قيام هذه العلاقات فهذا الحجم وهذا الاتجاه مما يساعد في النهاية على العثور على أفضل الحلول للمشكلات المختلفة، فالتحليل المالي يوفر للمدير المالي أدوات قياسية يستعملها في التخطيط المالي والرقابة المالية.

ثانياً: أهداف التحليل المالي

ومن بين هذه الأهداف ما يلي:³

- الحكم على مدى كفاءة الإدارة، والاستفادة من المعلومات المتاحة؛
- تقييم جدوى الاستثمار المالية والتشغيلية، ومعرفة وضع الشركة في قطاعها؛

¹ - مصطفى كاضير، نحف أيادي، حمزة عبد المنعم الحكيم، النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص 74.

² - بسدات كريمة، التسيير المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص مالية المؤسسة، 2021، ص 28.

³ - محمود عزت اللحام، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 2016، ص 304-305.

- تحليل مسببات الأرباح والخسائر، وتقييم هيكل الأموال؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجهه الشركة، وتحديد الانحرافات في الأداء، وتشخيص أسبابها؛
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية، والنوعية لمتخذي القرار؛
- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء؛
- بناء توقعات خلال فترة زمنية قصيرة الأجل، ومتوسطة وطويلة الأجل، للمحافظة على السيولة اللازمة، وتحقيق فوائض مالية مستمرة؛
- اتخاذ القرار المناسب بما يخص الرقابة، والتخطيط وتقييم الربحية، والسيولة؛
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الميزانيات والخطط المستقبلية؛¹
- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة، التي يمكن استثمارها.

المطلب الثالث: مراحل وأنواع التحليل المالي

إن إنجاز التحليل المالي يستوجب المرور بمراحل أساسية وتعدد الأطراف المستعملة للتحليل المالي وتعدد الأغراض التي يسعى إلى تحقيقها أدى إلى التمييز بين عدة أنواع وفق عدة أسس.

أولاً: مراحل التحليل المالي

كأي برنامج عمل للتحليل المالي، يجب أن ينجز على مراحل، وهذه المراحل يجب أن يتم تحديدها بشكل يساعد على الوصول إلى الهدف الرئيسي لعملية التحليل المالي بشكل علمي وعملي، ويمكن ترتيب خطوات التحليل المالي على النحو التالي:²

1. تحديد الغرض أو هدف التحليل المالي.
2. تجميع البيانات اللازمة وتجهيزها بالشكل الذي يمكن من إجراء الدراسات والتحليل عليها، وتعمل عملية التجهيز إعادة التصنيف للبنود التي تحتويها القوائم المالية، بمعنى تجزئة الحقائق الخاصة لمجموعة من الأرقام إلى جزئيتها التي تتكون منها، ووضع هذه الجزئيات مع بعضها البعض في مجموعات محددة ومتجانسة، وبمقارنة الأرقام الجزئية، ومقارنة المجموعات المحدودة بالمجموعة الكلية، فإن ذلك يساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات التي توجد بين الأرقام المختلفة، فالتصنيف والمقارنة لا يقتصر على القوائم المالية الخاصة بالشركة لفترة محاسبية واحدة بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية، وقد تمتد إلى القوائم المالية الخاصة، أكثر من منشأة أو شركة تعمل في نفس القوائم.
3. ترجمة الغرض أو الهدف إلى مجموعة من الأسئلة والمعايير.
4. تحديد نوع الأداة أو الأدوات التي سيتم استخدامها في التحليل.
5. اختيار المعدلات النمطية لأدوات التحليل المختارة، وتمكين الحصول على المعدلات النمطية من

¹ - ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، موجهة لسنة ثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، 2016، ص 6.

² - محمد المبروك أبوزيد، التحليل المالي: شركات وأسواق مالية، ط2، الرياض، دار المريخ للنشر، 2009، ص 27-29.

المصادر التالية:

- أ. المعدلات العامة التي تنشرها الصحف والمجلات العلمية على مستوى دولي.
- ب. معدلات الصناعة التي تنتمي إليها الشركة محل التحليل على المستوى المحلي والتي تنشرها الصناعة.
- ت. المعدلات التي تضعها الشركة بنفسها من خلال تجاربها وخبراتها السابقة وتطويرها على ضوء التغيرات المتوقعة.

6. تطبيق الأدوات المختارة، وتقييم البيانات المستخرجة وتفسيرها بالمقارنة مع المعدلات النمطية واشتقاق بعض المؤشرات منها.

7. استخدام المؤشرات التي يتم اشتقاقها في تحديد نتائج التحليل، ومن ثم اقتراح التوصيات المناسبة.

8. كتابة التقرير، حيث أن وظيفة المحلل هي وظيفة استثمارية وليست تنفيذية، فإنه يكون ضروريا على المحلل المالي وبعد انتهائه من كل عمليات التحليل، أن يكتب التقرير الذي يحتوي على نتائج التحليل موجهة للجهة المختصة، وهي في الغالب الجهة التي قامت بتكاليف على نتائج التحليل، ويجب أن يبذل المحلل العناية التامة في كتابة التقرير النهائي حتى لا يغفل عن ذكر كل النتائج المهمة التي تم الوصول إليها كما يجب أن يعد التقرير بشكل مرتب وبأسلوب واضح مدعما بالجداول والرسومات البيانية.

ثانيا: أنواع التحليل المالي

ينقسم التحليل المالي إلى أنواع متعددة استنادا إلى أسس مختلفة:¹

1. بناء على الجهة المنفذة للتحليل: يتضمن التحليل المالي نوعان رئيسيان لهذا التصنيف وهي التحليل الداخلي والخارجي:

أ. التحليل المالي الداخلي: والتي يتم تحفيزه داخل المعنية عن طريق أشخاص لديهم إمكانية الوصول إلى سجلات المحاسبة الداخلية، وعادة ما ينفذ هذا التحليل من قبل المدراء التنفيذيين أو المسؤولين في قسم المالية أو المحاسبة، بالإضافة إلى الوكالات الحكومية التي لديها سلطات قانونية تحول لها إجراء هذا النوع من التحليل.

ب. التحليل المالي الخارجي: على عكس النوع الأول، فالتحليل هنا يتم تنفيذه عن طريق أشخاص أو جهات من خارج المنظمة، وغالبا ما تعتمد الجهات الخارجية على البيانات المالية المنشورة، لذا فإن اللوائح الحكومية التي تطلب من المنظمات الإفصاح عن معلوماتها المالية، تخدم بشكل كبير موقف التحليل المالي الخارجي وتساهم في تحيينه، ويعد المستثمرين الحاليين أو المستثمرين المحتملين من الأمثلة على الجهات الخارجية التي تقوم بهذا النوع من التحليل، بالإضافة إلى الوكالات الحكومية ووكالات الائتمان والجمهور العام.

2. بناء على الفترة الزمنية: يتضمن التحليل المالي نوعان رئيسيان طبق هذا التصنيف وهي التحليل المالي قصير الأجل والتحليل المالي طويل الأجل

¹ -http://www.meemapps.com.le 22/03/2023.13 :50

أ. **التحليل قصير الأجل:** يتم هذا النوع من التحليل باتخاذ القرارات التي تخص الفترة الزمنية قصيرة الأجل، أي أنه يساعد على قياس وإدارة مركز السيولة للمنظمة، ومعرفة مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية قصيرة الأجل، وعلى هذا الأساس يتم اتخاذ الإجراءات والسياسات المناسبة.

ب. **التحليل طويل الأجل:** أما في هذا النوع فيتركز اهتمام القائم بالتحليل المالي على الفترات الزمنية المستقبلية طويلة الأجل فيقوم بدراسة قدرة المنظمة على الوفاء بكلا من تكاليف الفوائد التي تتحملها مقابل الحصول على تمديد معين، بالإضافة إلى جداول السداد لهذا الالتزام طويل الأجل، وغالبا ما يتم قياس هذا النوع من التحليل باللجوء إلى أدوات محددة، كالملاءة المالية والاستقرار والربحية.

3. **بناء على الثبات والحركة:** يتضمن التحليل المالي للاتجاهات نوعان رئيسيان وهما: التحليل المالي الأفقي والتحليل المالي الرأسي:

أ. **التحليل المالي الأفقي _ المتحرك_:** والذي يقارن البيانات المالية للمنظمة المعنية بعدة سنوات، حيث لابد من مقارنة أرقام السنوات المختلفة بالسنة القياسية، أو سنة الأساس التي يتم اختيارها كنقطة البداية ويسمى بالتحليل الديناميكي أو التحليل المتحرك، لأنه يعتمد على البيانات المالية من سنة إلى أخرى بدلا من اقتصره على سنة واحدة فقط، ومن الضروري توضيح أسباب الفروقات الكبيرة في الأرقام بين سنة الأساس والسنوات الأخرى عند المقارنة بين البنود الأساسية في القوائم المالية، حيث يساعد التحليل الأفقي على معرفة مدى النمو والثبات والتراجع في العناصر المراد تحليلها عبر الزمن حتى يتسنى لأصحاب القرار من اكتشاف سلوك المنظمة ومن ثم تقييم مدى نشاطها وإنجازاتها عبر السنوات.¹

ب. **التحليل الرأسي أو العمودي:** أما بالنسبة للتحليل الرأسي فيهتم بدراسة العلاقة بين العناصر المختلفة في البيانات المالية، ولكن لفترة محاسبية مالية واحدة، على عكس التحليل الأفقي الذي يدرس العلاقات لفترات محاسبية متعددة، فيقدم التحليل الرأسي بمقارنة الأرقام من البيانات المالية للسنة بقاعدة مختارة من بيان العام نفسه، لذلك يسمى بالتحليل الساكن أو الثابت، يعمل على مساعدة المنظمة لمعرفة نقاط قوتها وضعفها، ولكن نظرا لاقتصره على فترة زمنية واحدة، فقد يكون في غالب الأحيان غير كافٍ للحكم على أداء المنظمة وبالتالي من الأفضل دمجه مع التحليل الأفقي لجعله أكثر قوة وفعالية.

4. **في الأسواق المالية:** يتضمن التحليل المالي نوعان رئيسيان طبقا لأنواع المستخدمة في الأسواق المالية بشكل خاص، وهما التحليل الفني والاساسي:

أ. **التحليل الفني:** يهتم التحليل الفني بدراسة حركة الأسعار للأوراق المالية من خلال الاستعانة بتحليل البيانات التاريخية التي تكون واضحة على الرسوم البيانية والمؤشرات الفنية الأخرى ومن ثم يمكن للقائم بالتحليل المالي الفني أن يتنبأ لحركة اتجاه الأسعار في المستقبل، من دون أن ينظر إلى العوامل المؤثرة في هذه

¹ - محمد المبروك، التحليل المالي: شركات وأسواق مالية، المرجع سبق ذكره، ص 29

الحركة، وغالبا ما يستخدم التحليل الفني من قبل المضاربين في الأسواق المالية الذين يهتمون بتحديد سعر الورقة المالية خلال المدى القصير.

ب. **التحليل الأساسي:** عكس التحليل الفني، فالتحليل الأساسي يهتم بمعرفة المسببات فهم يقوم بدراسة الظروف المحيطة المؤثرة في تحركات الأسعار في سوق العملات، يدرس المحلل الأساسي جميع العوامل السياسية والاقتصادية للدولة صاحبة العملة، لكي يتمكن من تحديد السعر المستقبلي، وفي سوق الأسهم يدرس المحلل المالي القوائم المالية لشركة معينة ومستويات العائد ونسبة السيولة المديونية والتشغيل حتى يتمكن من تكوين صورة شاملة عن قوة سهم هذه الشركة باعتباره أصل مالي، ويستخدم التحليل الأساسي من قبل مستثمري المدى الطويل، الذين يحتفظون بالسهم أو بالورقة المالية لفترة زمنية طويلة قد تصل إلى بضع سنوات.

5. أما إذا نظرنا إلى التحليل من وجهة نظر الشمولية: فإنه يمكن أن يقسم إلى تحليل شامل وتحليل مالي جزئي:¹

أ. **التحليل المالي الشامل:** في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لشركة ما ككل، وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة الشركة وذلك الغرض ترشيد قراراتهم.

ب. أما **التحليل المالي الجزئي:** فهو غالب يكون لغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل، وبالتالي قد يكون التحليل جزئيا بمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالشركة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي.

¹ - محمد المبروك، التحليل المالي: شركات وأسواق مالية، المرجع سبق ذكره، ص 29.

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة، وتستفيد منه عدة جهات داخل المؤسسة وخارجها، إذ يعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة نستخلص نتائج تختلف حسب وظيفة المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي.

المطلب الأول: مجالات وأدوات التحليل المالي

أولاً: مجالات التحليل المالي

تتسع مجالات التحليل المالي وتنشعب أجزاءه وفقاً لوجه المحلل المالي وأغراض إدارة المنشأة، والأهداف المرجوة من ذلك التحليل، لذلك فقد تعددت مجالات التخصص لمضمون التحليل المالي ليشمل مجالات متعددة مثل: ¹

1. **التحليل الائتماني:** ويهدف هذا النوع من التحليل إلى التعرف على الأخطاء المتوقعة أن يوجهها المقرض في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.
2. **التحليل الاستثماري:** ويعد هذا التحليل ذا أهمية بالغة بالنسبة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات، والذين ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، وبالتالي فإن الهدف من هذا التحليل هو الحصول على معلومات عن القوة الإرادية للوحدة وفرض استمرارية الوحدة ومعدلات النمو المتوقع فيها ومؤشرات عن المخاطر التي تحيط باستثماراتها.
3. **تحليل الاندماج والشراء:** يستخدم تحليل الاندماج لتقويم موجودات ومطلوبات الوحدة الاقتصادية بهدف الوصول إلى القيمة الحقيقية للوحدة، إذ يترتب على عملية الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر، وفي حالة رغبة الوحدة الاقتصادية بشراء وحدة أخرى تقوم الإدارة في كل من الوحدة الاقتصادية (المشتري) والوحدة الاقتصادية (البائعة) بعملية تقييم لكل من الوحدات الاقتصادية التي ينوي شراؤها وبيعها لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبتها.²
4. **تحليل من أجل التخطيط:** يعتبر هذا النوع من التخطيط ضرورياً في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات بحيث أصبح من الضروري لكل منشأة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء استناداً إلى الأداء الذي كان سائداً سابقاً.
5. **التحليل المالي للأداء:** يعتبر التحليل المالي أداة مثالية لتحقيق هذه الغاية لما له من قدرة على تقييم الملاءة المالية والربحية وكفاءة الإدارة، واتجاهات النمو في منشآت الأعمار إضافة إلى تحديد قيمتها وقيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية، وإمكانية التنبؤ بمستقبل المنشأة.

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، عمان، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2010، ص 26-28.

² وحيد محمود رمو، سيف الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي بتنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 32، العدد 100، 28-05-2009، ص 17.

ثانياً: أدوات التحليل المالي Tools of Financial Analysis:

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المنظمة نحو تحقيق أهدافها، على الإدارة المالية للمنظمة أن تستعمل الأدوات التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار، ومن أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية.¹

1. مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة (Comparative Financial)

وتبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة، إذ تساعد هذه المقارنة في التعرف مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها.²

2. مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم قياسها: (Index Number trend)

وتساعد هذه الأداة في التعرف على التغيرات على مدى أكثر من سنتين لتقادي عيوب المقارنة من سنة لأخرى.

3. التعرف على الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات (التحليل الهيكلي) Structural

Analysis/ Common Size Balance: وتقدم هذه الأداة معلومات هامة عن

التركيب الداخلي للقوائم المالية وذلك من خلال تركيزها على عنصرين رئيسين هما:

أ. مصادر الأموال في المنظمة وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق مساهمين.

ب. كيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى.

4. قائمة التدفق النقدي: (Cash Flow statement): ويعتبر هذا التحليل بديلاً لتحليل قائمة مصادر

الأموال واستخداماتها وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المنظمة خلال الفترة السابقة التي يستلمها التحليل وذلك بتقسيم هذه التدفقات النقدية إلى ثلاث مجموعات هي: التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار، والتدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى التي تركز على أساس الاستحقاق.

5. التحليل المالي بالنسب (Ratio Analysis): ويقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم

المالية من خلال علاقاتها ببعضها البعض، أو بالاستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأغراض الظروف السائدة في المنظمة.

6. الموازنات النقدية التقديرية (Cash Budgeting): وتقدم هذه الإدارة التحليلية معلومات مفيدة عن

دخول وخروج النقد من المنظمة وإليها كما تحدد كمية ونوعية الأموال التي تحتاج إليها المنظمة خلال فترة زمنية مستقبلية وكذلك موعد الحاجة إلى هذه الأموال إذا كان هناك عجز.

¹ - فيصل محمود الشوارة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للتوزيع والنشر، 2013، ص 254.

² - فيصل محمود الشوارة، مبادئ الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 255.

7. القوائم المالية التقديرية (Budgeting): وتهدف هذه القوائم تعرف الحجم التقديري المتوقع المختلف بنود الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين والاحتياجات المالية عند مستوى نشاط معين، بالإضافة إلى تعرف حجم الأرباح المتوقعة.

8. تحليل التعادل (Break Even Analysis): هدف هذه الأداة التحليلية هو تحديد حجم المبيعات أو عدد الوحدات اللازم بيعها بسعر معين لتصل المنظمة إلى ربح قبل الفوائد والضرائب مقداره صفر، أو تحديد عدد الوحدات التي يجب بيعها، أو مستوى المبيعات اللازمة لتحقيق حجم معين من المبيعات.

9. التحليل المتخصص (Specialized Analysis): علاوة على الأدوات السابقة فإن في تناول المحلل مجموعة أخرى من الأدوات الكمية الخاصة والتي تركز على قوائم مالية محددة أو أجزاء منها، أو على الظروف التشغيلية الخاصة بصناعة معينة، مثل استعمال نسب الأشغال كأداة التحليل الفنادق والمستشفيات وخطوط الطيران.

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

هناك عدة أطراف تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي تسعى إليها كل طرف حيث نجد:

1. إدارة الشركة: يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين، وكذلك محاولة كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة من أجل تحديد موقفها الاستراتيجي في المدى المتوسط والبعيد أضف إلى ذلك:¹
 - ✓ مدى نجاح الشركة في تحقيق السيولة؛
 - ✓ مدى نجاح الشركة في تحقيق الربحية؛
 - ✓ معرفة الوضعية المالية للشركة بالمقارنة مع وضعية الشركات المنافسة؛
 - ✓ تقييم منجزات الشركة في مجال الإنتاج والتوزيع والتسويق؛
 - ✓ المساعدة على الرقابة المالية والتنبؤ بمستقبلها المالي.
2. المساهمين والمالكين: يرجع ذلك إلى فصل الملكية عن ملكية إدارة الشركات، لاسيما في شركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين بغرض تعظيم ثروتهم.
3. الغرف التجارية والصناعية: من أجل التحقق من مدى مساهمة الشركات في النهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل مختلف المؤشرات التي تحدده.
4. المؤسسات والمصاريف المالية: من أجل تحديد وتقدير الجدارة الائتمانية للشركات، بهدف إقرار منح الائتمان إليها من عدمه.

¹ - مدثر عبد الحافظ، حمودة موسى، دور التحليل المالي في التقليل من مخاطر التشغيل المصرفي، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شاذي السودان، 2021، ص 42-43.

5. **المستثمرون:** يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث دائما عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب الذي يحاول (معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منها المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بـماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك النمو المتوقع في المدى القصير والطويل.

6. **الدائنون:** يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون الدائن أو مؤسسات مالية، فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين:

أ. **الديون طويلة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفاءتها في تغطية الفوائد السنوية.

ب. **الديون قصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاق لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.

7. **الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية:** يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية:

✓ تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي؛

✓ مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على الوق المالي؛

✓ تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.¹

8. **المصالح الحكومية:** تهتم بعض الوحدات الحكومية بنتائج التحليل المالي لأنها تعكس صورة على الأداء المالي وفي بعض صورها تعكس مدى الالتزام بالتعليمات المالية والقوانين الخاصة بالأسعار والضرائب كما يمكن استخدامها لأغراض البحث والإحصاء من قبل المختص في التحليل المالي لغرض نشر المركز المالي والترتيب الائتماني للمشاريع وكذلك لخدمة أهداف المستثمرين في السوق المالي.²

¹ - مدثر عبد الحافظ، حمودة موسى، دور التحليل المالي في التقليل من مخاطر التشغيل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² - بليل حسبية، بوزار صفية، "دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية"، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 01، 2021، ص 299.

المطلب الثالث: نتائج وأغراض التحليل المالي

بعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة خارجي أو داخلي: ¹

أولاً: نتائج التحليل المالي

1. نتائج التحليل الخارجي:

- يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها:
- ✓ ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- ✓ تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- ✓ تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛
- ✓ الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلباً للقرض من البنك؛
- ✓ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛
- ✓ مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

2. نتائج التحليل الداخلي

- كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية:
- ✓ الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- ✓ الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية للفترة تحت التحليل؛
- ✓ التحقيق من المركز المالي للمؤسسة المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلاً؛
- ✓ وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة تأسيساً للتقديرات المستقبلية. ²

ثانياً: أغراض التحليل المالي

يختلف الغرض من التحليل المالي وفقاً للجهة الموجهة إليها فالتحليل المالي يهدف بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع، ويشكل عام يمكن القول بأن أغراض التحليل المالية تتمثل فيما يلي: ³

¹ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008-2009، ص 12.

² - اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ - حسن سمير عشيح، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، الطبعة الأولى، عمان، الأردن مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2008، ص 102.

1. التحليل لأغراض إدارية: تسعى الإدارة إلى تحقيق أهداف المالك دائما في تعظيم أرباحهم وتعظيم قيمة الأسهم في المنشأة وذلك بالتنسيق بين مصالح العاملين، المساهمين، المتعاملين.... ولذلك فإن اهتمامها يكون شاملا للنواحي السابقة، ومما يسهل عملية التحليل بالنسبة للإدارة هو حيازتها للبيانات المالية، التي توضح حقيقة المركز المالي للمنشأة، حيث يتم تقييم كفاءة الإنجاز عن طريق قدرة المنشأة على توليد الأرباح وتقييم كفاءة استخدام الأصول والتنبؤ بكثير من الأمور التي تهم إدارة المنشأة مثل التنبؤ بالمبيعات والأرباح والتنبؤ بالمركز النقدي والتخطيط للأمور المالية.

2. التحليل لأغراض الإقراض: يستفيد من هذا التحليل في الغالب فئتا الدائنين والموردين حيث يتم دراسة الغرض من القرض وتقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير وقدرتها على المدى الطويل حسب نوعية القرض.

3. التحليل لأغراض الاستثمار: يقوم بهذا التحليل في العادة الأشخاص أو الهيئات التي ترغب في شراء أسهم المنشأة لغايات الاستثمار، وبما أن هدف معظم المستثمرين قد يكون إما الحصول على الأرباح التي توزعها المنشأة وإما تحقيق أرباح رأسمالية عن طريق بيع الأسهم عندما ترفع قيمتها في السوق وأما تحقيق الهدفين معا وهذا في الواقع ما تهدف إليه الغالبية العظمى من المستثمرين، فالمساهم يهتم بدراسة العائد على أمواله المستثمرة لاتخاذ قرار باستمرارية الاستثمار أو زيادة أو نقل أمواله المستثمرة إلى جهة استثمارية أخرى ويقوم بالدراسة عن طريق:¹

- ✓ دراسة مركز المشروع داخل القطاع الذي ينتمي إليه، وذلك من خلال دراسة فرع النشاط الذي يمارسه المشروع وكذلك دراسة عوامل الإنتاج من حيث عناصرها المختلفة وكذلك دراسة ظروف السوق؛
- ✓ دراسة نتائج الدراسة؛
- ✓ دراسة مستقبل المشروع: من خلال الفترة المقبلة للمشروع يتم دراسة مستقبل المشروع واستمراره واستمرارية ربحيته.

4. تحليل المنشأة لأغراض الدراسات وتقديم الاستشارات التي تقوم بها بيوت الخبرة المالية: إن تحليل لأغراض الاستشارات قد يستفيد منه الدارسون والباحثون والسماسة والوسطاء الماليون إضافة إلى العملاء ويمكن الحصول على الدراسات والاستشارات عن طريق بيوت الخبرة المالية التي يقوم بهذه العملية.

¹ - حسن سمير عشيح، المرجع السابق، ص 103.

المبحث الثالث: آليات التحليل المالي

كغيره من الأسباب العلمية فالتحليل المالي له منهجية تعتبر بمثابة الخطة للوصول إلى الأهداف المرجوة وأدق القرارات وأسلمها بالإضافة إلى إلزامية تفرض مقوماته الأساسية من أجل نجاحه وهذا بتوفر مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به هو نفسه ومنها ما يتعلق بمختلف الأساليب والأدوات المستخدمة، وضرورة توفر مجموعة المعايير التي من خلالها تقيس مدى كفاءة التحليل المالي.

المطلب الأول: مقومات ومعايير التحليل المالي

كي تنتج عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها: بناء لما تقدم يمكن حصر المقدمات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي: ¹

أولاً: مقومات التحليل المالي

1. أن تتمتع مصادر المعلومات التي ينتقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصادقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

2. أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل علمياً، يتناسب مع أهداف عملية التحليل كما أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها. ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

أ. أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

ب. أن يبرر القروض التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والكيفية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛

ت. ألا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها؛

ث. أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصل في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتغييرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، وذلك سيقوم بعد ذلك في تقديم تقديره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم اتخاذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منه؛

ج. العمل على التحديد الواضح والسليم لأهداف التحليل المالي، وتقييم النتائج المالية وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب؛

ح. القيام بالتفسير السليم لنتائج التحليل المالي، أي الوصول إلى نتيجة غير قابلة للتأويل والتحريف؛

¹ - محمد مطر، التحليل المالي والانتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط3، عمان، دار وائل للنشر، 2006، ص 54.

خ. ضرورة أن يكون من يقوم بالتحليل مؤهلاً لهذه المهمة.

حيث أن مقومات التحليل المالي تتطلب إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى مردوديتها، وضع المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية وتفسير الأرقام بالقوائم المالية ومعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والضمانات التي تقدمها.¹

ثانياً: معايير التحليل المالي²

1. **المعايير:** هي أرقام معينة تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة نسبة أو رقم ما، فعند استخراج نسبة السيولة، فلابد من الحكم عليها هل هي مرتفعة أو منخفضة، ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد.

2. خصائص المعايير:

أ. الواقعية أي بإمكانية تنفيذ المعيار فلا يتصف بالمثالية ولا يتصف بالتواضع؛

ب. أن يتصف المعيار بالاستقرار إلى حد ما؛

ت. البساطة والوضوح وسهولة التركيب، وألا يكون له أكثر من تفسير.

3. استخدامات المعايير:

✓ إعطاء النسبة أو الرقم المطلوب معنى ومغزى يمكن تفسيرها في ضوءه؛

✓ استعمال المعيار كأداة للمقارنة مع السند الفعلية مما يظهر الانحراف عن المعيار.

4. أنواع المعايير:³

أ. **المعايير المطلقة (المنطقية):** وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي، والتي

يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشأة ونوع الصناعة والظروف السائدة وتعتبر من أضعف المعايير المستخدمة من الأمثلة عليها المعايير المستخدمة في قياس السيولة مثل نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة.

ب. **معايير الصناعة:** ويتم التوصل إلى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من

الشركات والمؤسسات تنتمي إلى صناعة واحدة من خلال (فترة زمنية واحدة، ويعتبر هذا المعيار من أكثر

المعايير استعمالاً، وحتى أنه يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح، وأن تكون نتائجه مقنعة ومناسبة لابد أن

تتوافر فيه الخصائص التالية:

أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة؛

✓ أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم واحد؛

✓ أن تكون الشركات موضوع الدراسة في منطقة جغرافية معينة.

¹ - فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة

الكويت، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الكويت، 2016، ص 26-27.

² - عبد الحليم كرابه، على رابعة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 160-162.

³ - سيد عطا الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، ط1، دار الرابحة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 213-214.

- ت. أن تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية ولهذا المعيار صعوبات في استخدامه تتمثل في:
- ✓ اختلاف الظروف والحجم والمستوى التكنولوجي، وطرق الإنتاج لدى الشركات؛
 - ✓ صعوبة تصنيف الصناعات لاختلاف أنشطتها؛
 - ✓ اختلاف الأساليب والنظم المحاسبية بين الشركات؛
 - ✓ الاختلاف في الموقع الجغرافي؛
 - ✓ الاختلاف بمصادر التمويل فمنها من يعتمد على الاقتراض ومنها من يعتمد على أموال الملكية ومنها من يجمع بين النوعية.

ث. **المعيار الاتجاهي (التاريخي):** وهي نسبة معدلات خاصة بالشركات في الماضي، وتستخدم في الحكم عن مستوى الشركات في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي، وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستوى الأداء لهذه الشركات، فمثلاً لو افترضنا أن نسب المديونية الحالية 1:3 في حين أنها كانت في الماضي 1:2 إذ هناك إنحراف بين النسبتين، مما يدعى المحلل إلى تساؤل والبحث عن أسباب هذا الانحراف وهل هو إنحراف سلبي أو إيجابي، ويمكن احتياجه من خلال المتوسط الحسابي لمجموعة النسب لدى شركة واحدة لسنوات، ويمكن استعماله في الحالات التالية:

- ✓ في حالة عدم توفر معايير أخرى متشابهة أخرى بديلة، مثل المعايير النمطية أو الصناعية؛
- ✓ عدم وجود صناعات أخرى متشابهة من أجل المقارنة بينها؛
- ✓ صعوبة التعرف على اتجاه أداء الشركة على مدى الزمن.

ج. **المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الوضعي:** أن نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلاً، وذلك خلال فترة زمنية محددة، ومن الأمثلة عليها النسب التي يضعها البنك المركزي ويطلب من البنوك الالتزام بها، مثل نسبة القروض إلى الودائع وغيرها من النسب الأخرى.

المطلب الثاني: منهجية وشروط التحليل المالي:

(Methology of Financial analys)

على الرغم من أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك في تفصيلاتها لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجه بها، إلا أن ذلك لا يمنع من وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساساً لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي ومن هذه الأسس العامة ما يلي: ¹

أولاً: منهجية التحليل المالي

1. **تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل:** يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى للتعرف عليها،

¹ - فيصل محمد الشوارة، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان: 2012، ص 247.

حيث يعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيحة لعملية التحليل لأنه يجنب المحلل الزائد ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم الهدف المنشود مباشرة، فإذا جربه المحلل الائتماني في بنك تجاري بطلب قرض قصير الاجل من عميل ما، فيمكن لهذا المجال أن يحدد هدفه بتقدير مدى قدرة ورغبة العميل على الوفاء في الوقت المحدد، بعد ذلك يركز جهده على ما يمكن أن يحقق هذا الهدف، وهو تقييم قدرة العميل على إنجاز الدورة التجارية بنجاح وتمتعه بقيم ومثل عالية المستوى:

2. تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية: فمن المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كنا نسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل والتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المنظمة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بنسبة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

3. تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته: فرغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته، والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات أما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.

4. اختيار أسلوب وأداء التحليل الأنسب قدرة التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة معرفية البحث: فإذا كانت المشكلة موضع البحث هي السيولة فينبغي استعمال الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة مثل:¹

- أ. نسبة تداول نسبة السيولة السريعة؛
- ب. معدل دوران البضاعة، والذي يعبر عن مدى السرعة التي فيها تحويل للبضاعة الموجودة لدى المنظمة إلى نقد لاستعماله للوفاء بالتزاماتها؛
- ت. كشف التدفق النقدي، والذي يقدم فكرة عن مواعيد وفرة السيولة المنظمة.

5. استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل اتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب: وتعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وذلك لكونها تحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق ومعان، ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة والتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التخلي.

6. اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج ولا يوجد ما يمنع من استعمال أكثر من معيار.
7. تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.
8. تحليل أسباب الانحراف وتحديدتها.
9. وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

¹ - فيصل محمد الشواورة، المرجع السابق، ص 248-249.

ثانياً: شروط التحليل المالي

ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة ليصبح نموذجاً ومن تم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار، ومن هذه الشروط:¹

1. يجب أن تتوفر في التحليل المالي المرونة، أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة؛
2. يجب أن يكون التحليل المالي شاملاً لأنشطة الشركة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئياً إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين؛
3. يجب أن يكون التحليل المالي اقتصادياً في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت؛
4. يجب أن يتركز التحليل المالي على أساس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للشركة، ويكون التنبؤ إما قصير الأجل مثل إعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراساتها أو التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترة القادمة وهكذا بالنسبة للأرباح المتوقعة أيضاً.
5. يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الإنجاز لكي لا يجعل البيانات أو المعلومات متقادمة من ناحية الوقت؛
6. يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

المطلب الثالث: محددات والمعلومات اللازمة للتحليل المالي

أولاً: محددات التحليل المالي:

- التحليل المالي أداة مهمة لاقترب المحلل من حقيقة الأوضاع المالية السائدة في المؤسسات المحللة، إلا أن المدى الذي يصل إليه المحلل في هذا الاقتراب محكوم بمجموعة عوامل منها:
1. التحليل المالي جيد بقدر جودة المعلومات المستعملة في إعداد، ولكن كثيراً ما يعمل المحللون في ظل شح من المعلومات أو الاعتماد على معلومات غير دقيقة الأمر الذي يؤثر في نتائجهم.
 2. تركيز اهتمام المحلل في معظم الحالات على جانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة دون الجوانب الأخرى، فالمقرض قرضاً قصيراً يركز على السيولة بالدرجة الأولى، في حين المستثمر يركز على الربحية؛
 3. تختلف درجات اهتمام المحلل في المؤسسة ويتفاوت عمق التحليل المطلوب، فالبانك الراغب في إقراض مبلغ مليون دينار يحتاج لتحليل أكثر شمولية من التحليل الذي يقوم به البنك لتجديد حساب جاري مدين صغير كان يدار بشكل جيد لمدى عدة سنوات؛

¹ - عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 16-17.

4. كمية ونوعية المعلومات المتاحة، وذلك لأن للكمية والنوعية أثراً مباشراً في نتيجة التحليل، فالكمية المناسبة من المعلومات الموثوقة تقلل من حالة التأكد، وتؤدي إلى الاقتراب من الوضع الحقيقي؛
5. دخول بعض الأحكام الافتراضية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك، وتقدير البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها، وإعادة تقييم الأصول وحساب الشهرة، كل ذلك يلقي ضللاً من الشك على مدى دقة تمثيلها للواقع؛
6. مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية، لأن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج، ما لم يكن المحلل مدركاً لإبعاد ذلك فإنه سيجد نفسه واقعاً في الخطأ؛
7. محدودية مؤشرات الاتجاه، إذ ليس من الضروري أن يستمر نمط الماضي والمستقبل فإذا تدنت نسب السيولة للسنوات الماضية فإن ذلك لا يعني استمرار هذا الاتجاه في المستقبل؛
8. اختصار البيانات المالية في القوائم المالية يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق؛
9. غياب الملاحظات عن الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد البيانات المالية، وبشكل خاص حول تقييم البضاعة والاستهلاك والانتقال من سياسة محاسبية لأخرى، يحد من قدرة المحلل، لأنه ليس باستطاعته أن يتنبأ بذلك؛
10. تجميل الميزانيات أسلوب يصعب على المحلل معرفة مدى استعماله، فتوقيت الشركة للحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة واستعماله لغرضه المحدد بعد أن يكون قد ظهر أثره في الموجودات المتداولة الختامية، يظهر سيولة المؤسسة أفضل من واقعها.
11. موقع الشركة ونوعها والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، فالشركة في المناطق ذات العمالة الرخيصة تعتمد على هذا العنصر بشكل مكلف مما يرفع تكلفة الأجور وينقص من قيمة الأليات ويخفض الاستهلاك؛
12. لا تظهر القوائم المالية شيئاً عن الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين؛

ثانياً: المعلومات اللازمة للتحليل المالي

- إن عملية التحليل تتم باستخدام مجموعة كبيرة من المعلومات والبيانات، ولكن تظل مخرجات النظام المحاسبي هي أهم مصدر من مصادر هذه البيانات الكمية والتي يتم استخدامها في أغراض التحليل المالي وعموماً يتم تقييم مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل في المؤسسة إلى نوعين رئيسيين هما:¹
1. **مصادر داخلية من المؤسسة:** وتنطوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية التي يحصل عليها المحلل المالي من المؤسسة، ومن تلك المصادر نجد:
 - أ. **القوائم المالية الأساسية:** تعتبر القوائم المالية الشكل الأكثر شيوعاً تعد هذه القوائم طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المشرفة على أسواق رأس المال أو تصدرها الهيئات المشرفة على أسواق رأس المال أو تتضمنها قوانين الشركات في بعض الأحيان والقوائم الشائعة الاستخدام هي:

¹ - عوف عبد الرزاق، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 92.

➤ الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي)؛

➤ جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)؛

➤ قائمة مصادر الأموال واستخداماتها؛

➤ قائمة التدفقات النقدية.

2. **المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية:** وتعد تلك الملاحظات جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة والتي توفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية:¹

3. **التقارير:**

➤ التقارير المؤقتة والتي تقدم على مدار السنة (نصف سنوية أو ربع سنوية).

➤ تقارير مجلس الإدارة: تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

➤ تقرير مراقب الحسابات وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.

➤ التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.

4. **مصادر خارجية من محيط المؤسسة:**

➤ يعتبر من المقيد عند تحليل المعلومات المالية لمؤسسة معينة مقارنتها بما هو قائم في المؤسسات

المنافسة، ولذلك يعد تجميع المعلومات عن القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة مهم جدا عند عملية التحليل، كدورة حياة المنتج والمبيعات، والأرباح ويضاف إلى ذلك تجميع البيانات عن الاقتصاد بصفة عامة كأسعار الفائدة، أسعار العملة، بيانات حول الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية المؤثرة على المنافسة درجة المنافسة بين الشركات التي تعمل في نفس القطاع، التطور التكنولوجي وأثره على قطاع الصناعة، قوة المساومة لدى المردودية والعلاء، أثر الاتفاقيات الدولية على تلك الصناعة مثل اتفاقية "الجات" إضافة إلى ذلك المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة، بالإضافة إلى البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها من السوق والمجالات المتخصصة، والنشرات الاقتصادية، التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث، والمكاتب الاستشارية. من خلال ما سبق يتضح أن المعلومات والمصادر التي يعتمد عليها المحلل المالي في مختلف عملياته لتقييم أدائه في اتخاذ قراراته كثيرة، حيث يتوقف مدى اعتماده على أي منها حسب طبيعة وغرض عملية التحليل المالي، وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة.

¹ - عوف عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 93.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للفصل الأول "مدخل إلى التحليل المالي" نستخلص أن التحليل المالي عرف تطوراً كبيراً خلال الوقت الحالي حيث أنه أصبح يعتبر أداة هامة لمراقبة التسيير ووسيلة للتخطيط المالي للمؤسسة وتشخيص الوضع المالي لها، إذ أصبح يقوم باستعماله العديد من الأطراف الذين لهم علاقة مع المؤسسة، وهذا من أجل الوصول إلى النتائج التي يسعى كل طرف لتحقيقها، ويتم هذا من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية للمؤسسة، حيث يقوم التحليل المالي بترجمة المعطيات المالية والوثائق المحاسبية للوصول إلى استنتاج يمكن وضع تقييم مالي حقيقي مستخدماً أدوات وآليات مختلفة.

الفصل الثاني:
التشخيص المالي
للمؤسسات الاقتصادية
باستخدام التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التشخيص المالي من الأدوات الأساسية المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، باعتبارها أحد أهم وأبرز مراحل وتقنيات التحليل المالي، يهدف إلى تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة، والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها. لأجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا فيهم إلى:

- المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي
- المبحث الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي
- المبحث الثالث: عموميات حول النسب المالية

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية، وذلك بإجرائه لفحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وهذا ما يتم توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي وأهميته

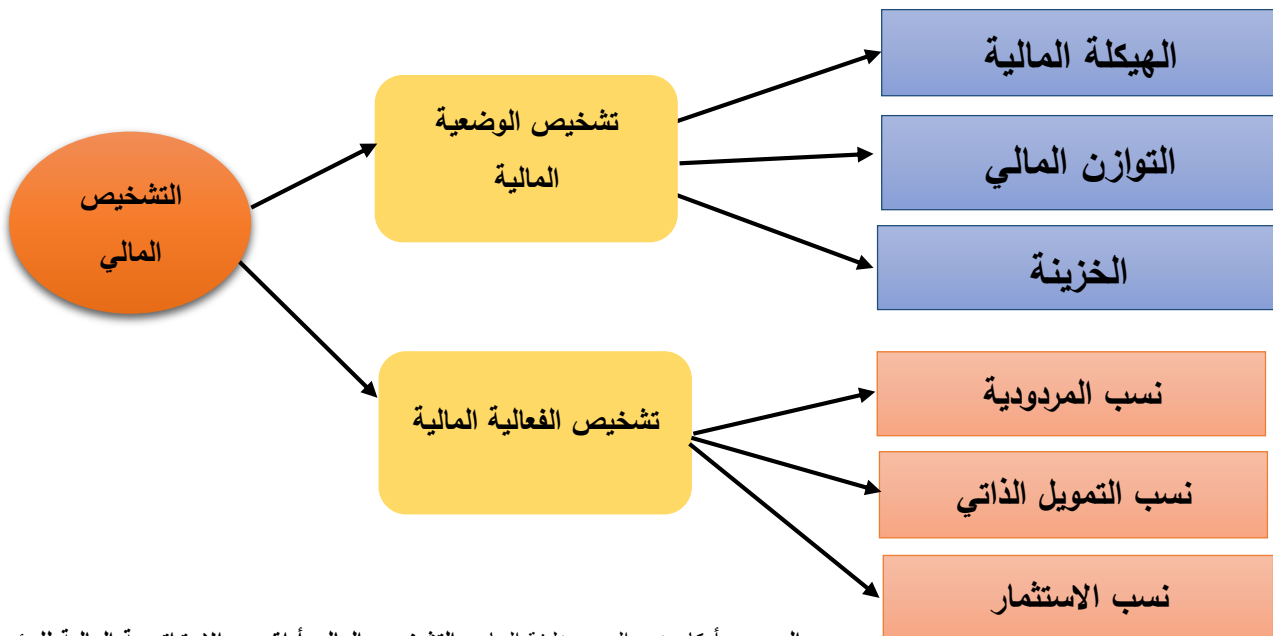
أولاً: مفهوم التشخيص المالي

1-**التعريف الأول:** يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام أدوات وتقنيات التحليل المالي بهدف الخروج بنقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية واقتراح الحلول والاقتراحات التي يمكن المؤسسة من الخروج من حالة الضعف أو الحفاظ على مواقع القوة.¹

2-**التعريف الثاني:** يعرف التشخيص المالي بأنها مرحلة من مراحل التشخيص المالي الكلي للمؤسسة، وقد يتطلب إجرائه مسيرون من داخل المؤسسة بهدف إعادة تقييم توجهاتهم الاستراتيجية أو قد يطلبه مستشارون من خارجها.²

3-**التعريف الثالث:** التشخيص المالي هو مجموعة من الدراسات التي تجرى على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون مخفية وراء الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي، كما يساهم في الاطلاع على المستقبل في تشخيص المشكلات وتحديد الواجب إتباعها.³

*يرى J.C.MATHE أن "التشخيص المالي يسمح بالحكم على الوضعية الحالية والفعالية المالية " كما يشير الشكل رقم (1-2): تحليل الوضعية الحالية والفعالية المالية للمؤسسة



المصدر: أوكار نور الدين، خليفة الحاج، التشخيص المالي أداة رسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة،

مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، ص 132.

¹ - إلياس بن ساسي وآخرون، **التفسير المالي (الإدارة المالية)**، الجزائر: ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011، ص 42.

² - بوحوش أمين، **التفسير المالي للمؤسسات**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص علوم اقتصادية، ص 1.

³ - البز كلثوم، **التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الاستراتيجي**، معارف مجلة علمية محكمة، العدد 20، جوان 2016، ص 368.

*مما سبق يمكن القول أن التشخيص المالي للمؤسسة يعتمد على معطيات مالية سالفه لتحليل هيكلها المالي ونتائجها ومقارنة معطياتها بمؤسسة أخرى لها نفس الحجم وتعمل في نفس القطاع.

ثانيا: أهمية التشخيص المالي

تظهر أهمية التشخيص المالي فيما يلي:¹

- يسمح التشخيص بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالاطلاع على ماضيها أولا ووصف الحاضر ثانيا فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسيير أفعالا؛
- يسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة واستغلالها في إطار استراتيجياتها كما يسمح بكشف نقاط ضعفها وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات؛
- يسمح بتحليل الإمكانيات المادية والمالية للمؤسسة؛
- يساعد في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمؤسسة ومن ثم المقارنة بين الإمكانيات المعطاة وما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات؛
- يسمح بصياغة استراتيجية ملائمة ارتباطا بالنتائج المؤقتة لذلك التشخيص؛
- يسمح بتحديد تموقع المؤسسة في السوق بين منافسيها؛
- يمكن من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسيطرة؛
- يسمح بتقييم الوضعية المالية وبالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل؛
- يساعد في تحليل المحيط (زبائن، السوق..... إلخ) بكشف مختلف التغيرات الداخلية والخارجية بغض النظر عن الصعوبات المحيطة والتي من الأفضل ترتيبها حسب قدرة تحمل المؤسسة، والعمل على تفكيكها وتبسيطها بغرض تحقيق أفضل استراتيجية ممكنة اتجاه محيطها، ومنه فإن أهمية التشخيص تظهر من خلال القيام بدوره على أكمل وجه بحيث يصل الشخص إلى حل سريع وإيجابي إذا قام بفحص دقيق يمس كل الجوانب الممكنة والإحاطة بكل المعطيات والمتغيرات وذلك بتوفر الشروط والهدف من ذلك هو اكتشاف الأخطاء والتقليل بقدر الإمكان من الصعوبات التي تواجه المؤسسة؛
- يسمح التشخيص المالي بتسيير التدفقات النقدية ووضع نظام معلومات يسمح بتسيير وتحكم أكثر في السيولة ومشاكل المردودية؛
- يساهم في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة عند ضبطها لقرض من مؤسسة بنكية كما يسمح أيضا بمعرفة المركز المالي للمؤسسة؛
- يسمح أيضا بمعرفة المركز المالي للمؤسسة؛
- يعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليها المؤسسة في اتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط، ويسمح أيضا باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنظمة.

¹ - دروري لحسن، التشخيص المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة، 2014، ص 15-16.

المطلب الثاني: طرق وأدوات التشخيص المالي

أولاً: طرق التشخيص المالي

1- التشخيص التطوري: يقدم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية، ويتركز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:¹

أ. تطور النشاط: ويعني ذلك متابعة التغييرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتماد على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية إلخ، ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق واستناداً إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أو منخفض، ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المقترض أن يتناسب مع تطور النشاط.

ب. تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها بين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشراً عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

ت. تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية الدورة الاستغلال ولا بد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

ث. تطور الهيكل المالي: يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركة وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

ج. تطور المردودية: تعتبر المردودية الأساس الترتيبي التي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما يعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وتعد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية تمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري، وذلك من طريق نسب المردودية وألية أثر الرافعة المالية.

2. التشخيص المالي المقارن: يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي معظم وأغلب الأحيان المؤسسات المنافسة، أو الرائدة في نفس القطاع، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءً على التغير في المحيط خصوصاً فرحلة المحيط غير المستقر.

3. التشخيص المالي المعياري: وهو امتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناءً على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل

¹- دردوري لحسن، التشخيص المالي، المرجع السابق، ص 17.

الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة ومن أمثلتها:

- ✓ معدل الهيكل المالي (الديون / الأصول الخاصة) للمؤسسات البنكية؛
- ✓ نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة إلى كبريات الأسواق والمعارض؛
- ✓ الديون متوسطة وطويلة الأجل لابد أن تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

ثانياً: أدوات التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وذلك لضمان لتحسين الوضع في المستقبل، وضمان استمرار التسيير الفعال، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها: ¹

1- تحليل الهيكل المالي: الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي أو المردودية والملاءة المالية... إلخ، وذلك اعتماداً على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

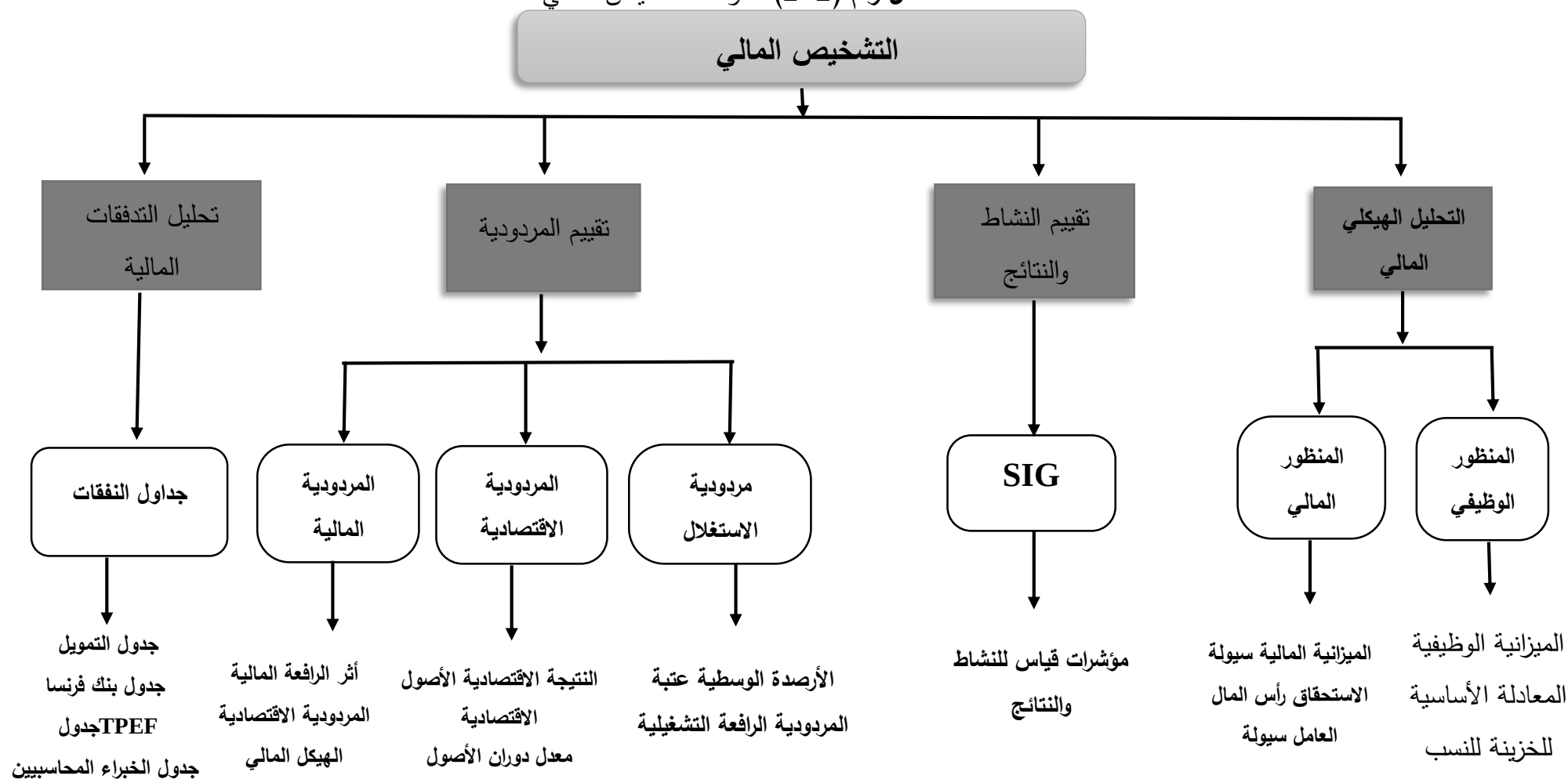
2- تقييم النشاط والنتائج: يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوظيفية للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تستقر على الوضع أو تحيينه حسب كل حالة.

3- تقييم المردودية: وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة من الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهذا المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها.

4- تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور اتخاذ القرارات الاستراتيجية والمساعدة في تقييم الاستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

¹ - زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية: بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2009، ص209-210.

الشكل رقم (2-2): أدوات التشخيص المالي



المصدر: زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية: بين النظرية والتطبيق، طبعة الأولى، عمان: دار الراجحة للنشر، 2009، ص 209.

المطلب الثالث: أنواع وخطوات التشخيص المالي

أولاً: أنواع التشخيص المالي

تتنوع مداخل التشخيص المالي للأغراض المقصودة من التشخيص المالي وطبيعة نوع المعلومات المتوفرة والسمات الشخصية للشخص المالي وغيرها، وهذه الأنواع تشكل أساس التشخيص المالي وهي:¹

1. التشخيص الرئيسي: ينطوي على دراسة العلاقات الكلية بين بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين، وهو تشخيص يتصف بالسكون والثبات ويساعد على تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة واستكشاف نواحي الضعف والقوة لكنه يظل بحاجة لأن يدعم بالتشخيص الأفقي وباستخراج المركز النسبي.

2. التشخيص الأفقي: ينطوي على دراسته تغيرات كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند زيادة أم نقصاناً بمرور الزمن، وهكذا فإن النوع من التشخيص ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت، كذلك يمكن القيام بهذا النوع من التشخيص في حالة النسب المالية حيث يمكن مقارنة نسبته بمثيلاتها المعدة في فترة زمنية أخرى مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة عبر الزمن ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة، ويساعد التشخيص الأفقي على ما يلي:

- ✓ اكتشاف سلوك النسبة عبر الزمن؛
- ✓ تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذه التغيرات ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغيير.

3. تشخيص المركز النسبي: يتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسبة السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة وتؤدي هذه المقارنة إلى اكتشاف انحرافات أداء المؤسسة عما هو سائد في الصناعة، وعندها يمكن للإدارة من القيام بتقييم أداء المؤسسة، تقييم ربحية المؤسسة في أصولها المختلفة، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التوازن بينها وبين مثيلاتها في الصناعة.

*ومن حيث الأهداف تقسم مداخل التشخيص المالي إلى أربعة وهي:

أ. تحليل الاستثمار: يسلك هذا المدخل فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين والمحتملين والذين يهمهم الحصول على معلومات حول:

- الفرص الاستثمارية للمؤسسة ومعدلات النمو المتوقع فيه؛
- مدى كفاءة إدارة المؤسسة في رسم سياستها التمويلية ومن ثم كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لها؛

➤ مؤشرات المخاطرة التي تحيط باستثماراتهم في المؤسسة فيما لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس.

ب. تشخيص الائتمان: ويسلك هذا المدخل الدائنون في الأجلين القصير والطويل، وذلك يقصد الحصول على:

¹ - البز كلثوم، التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الاستراتيجي، المرجع سبق ذكره، ص 371-372.

- قدرة المؤسسة على الوفاء بالديون عند استحقاقها؛
 - سياسات التمويل المتبعة وآثارها على هيكل رأس مال المؤسسة؛
 - مدى المخاطر التي تحيط بديونهم لدى المؤسسة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المؤسسة للتصفية أو الإفلاس؛
 - مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المؤسسة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمانات.
- ت. تحليل الأداء:** تهتم إدارة المشروع في أغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء، وكما أن البيانات المالية المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة، وهي ذات طبيعة تفصيلية كما أنها تقديرية في الغالب في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية.
- 4. التشخيص المقارن:** إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومراقبة عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس التي يعتمد عليه التشخيص المقارن هذا الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصة والأدوات والمؤشرات المالية.¹

- يهدف التحليل المالي من خلال التشخيص في المقارنة إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغيير في المحيط خصوصاً على حالات المحيط غير المستقر.
- 5. التشخيص المعياري:** يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتداداً للتشخيص المقارن إلا أنه وبدل المقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة، ولتوضع محتوى هذه الطريقة تقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة:
- أ. معدل الهيكل المالي (الديون، الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية يقدر بـ (8%)؛
 - ب. نسبة الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق والمعارض؛
 - ت. الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب ألا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

ثانياً: خطوات التشخيص المالي

- تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى، ومن محل لآخر وذلك حسب الهدف من دمية التشخيص، وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية:²
1. تحديد الهدف من التشخيص (السياسة والقرارات المراد اتخاذها)؛
 2. الفترة الزمنية المعنية بالدراسة؛

¹ - زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية: بين النظرية والتطبيق، المرجع سبق ذكره، ص 207-208.

² - دردوري لحسن، التشخيص المالي، المرجع سبق ذكره، ص 12-14.

3. اختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص؛
4. جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة؛
5. إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول؛
6. التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة؛
7. التشخيص الشامل هو عبارة عن تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات.
8. القيام برسم السياسات واتخاذ القرارات في الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-3): خطوات التشخيص المالي

خطوات التشخيص المالي	مثال دراسة ملف قرض
1. تحديد الهدف من عملية التحليل: ➤ تمهيد لاتخاذ القرار؛ ➤ حل مشكلة معينة؛ ➤ تشخيص الوضع المالي.	➤ يحتاج البنك المقرض لتشخيص مؤسسة مقترضة للوقوف على ملاءمتها المالية قبل اتخاذ قرار منح أو عدم منح القرض.
2. اختيار منهج التحليل المناسب: ➤ تحليل السيولة والاستحقاق والنسب المالية؛ ➤ تحليل المعادلة الأساسية للخرينة؛ ➤ تحليل جداول التدفقات الخرينة؛ ➤ تحليل حسابات النتيجة.	➤ تشخيص قدرة المؤسسة على السداد؛ ➤ تشخيص التوازن المالي؛ ➤ تشخيص الخرينة ومصادر التمويل؛ ➤ تشخيص ربحية المؤسسة وتطور أنشطتها.
3. جمع وتشكيل المعطيات: ➤ المعطيات المحاسبية؛ ➤ إعادة تبويب، تصنيف ومعالجة المعطيات؛ ➤ اختيار وبناء المؤشرات المناسبة، المترابطة والمتكاملة؛ ➤ إعداد الميزانية، جدول الأرصدة الوسطية للتسيير، الجداول المالية؛ ➤ المعطيات الأخرى، جمع المعلومات عن	➤ إعادة بناء الميزانية تبعاً للمنهج المستخدم والهدف من التحليل؛ ➤ استخراج النسب وبناء المؤشرات وأدوات التحليل؛ ➤ تحليل الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال واستخراج نسب دوران عناصر الاستغلال؛ ➤ مراجعة التقديرات والدراسات السوقية وتحليل فرص نجاح المنتجات الجديدة؛

➤ مراجعة الشكل القانوني وتوافقه مع المصادر التمويلية المتاحة.	القطاع المنافسين، السوق، الأعوان الاقتصاديين ومختلف المتعاملين مع المؤسسة
➤ تقديم المؤشرات في شكل جداول وفق نماذج محددة وتمثيلها ببيانيا مع مراعاة الوضع وبساطة الطرح.	4. الحساب: ➤ حساب المؤشرات المالية لعدة سنوات متتالية؛ ➤ اختيار وحدة القياس، مبالغ، نسب مئوية، بالأيام؛ ➤ تقديم كل المؤشرات والحسابات على شكل جداول.
➤ انخفاض في مستوى السيولة إلى منح أجال أطول للعملاء للرفع من رقم الأعمال ومواجه المنافسين؛ ➤ استقرار معدل الأجال المعنوية من طرف الموردين؛ ➤ مستوى مرتفع لنسبة المصاريف المالية إلى رقم الأعمال؛ ➤ أجال تحميل العملاء مرتفعة؛ ➤ انخفاض معدل دوران المخزون.	5. المعاينة: ➤ معاينة مستوى المؤشرات وتصنيفات تبعا للحالات الممكنة؛ ➤ مقارنة مستوى المؤشرات استنادا إلى المنهج المعتمد؛ ➤ تحليل تطوري بدلالة الزمن؛ ➤ تحليل مقارن مع المنافسين؛ ➤ تحليل معياري استنادا إلى معادلات معيارية
➤ يعود السبب إلى انخفاض السيولة إلى منح أجال أطول للعملاء للرفع من رقم الأعمال ومواجهة المنافسين؛ ➤ يعود سبب الانخفاض في معدل دوران المخزون إلى اعتماد طرق جديدة لتسيير المخزون؛ ➤ ترقب نمو رقم الأعمال ناتج عن حصيلة النشاط ونجاح المنتجات الجديدة.	6. التغيير: ➤ البحث عن الأسباب؛ ➤ وضع الفرضيات ودراسة الارتباطات.
➤ تلخيص النتائج السابقة وتركيزها مع الإشارة إلى منهج المتبع.	7. إعداد ملخص عن تشخيص الوضعية المالية: ➤ تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف؛

	➤ تلخيص حدود طريقة التحليل المعتمدة وجودة المعطيات المستخدمة.
➤ قبول ملف القرض مع متابعة القرض الممنوح واقتراح العدد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه.	8. التوصيات والاقتراحات: ➤ دراسة وتقييم الحلول الممكنة والموازنة بين تكلفة وإمكانية تطبيقها.
➤ منح القرض	9. اتخاذ القرار: ➤ اختيار الحل المناسب بين البدائل المتاحة

المبحث الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

تعد المؤشرات المالية إحدى أهم أدوات التحليل المالي التي تستعملها أعلى المؤسسات الاقتصادية لمعرفة وضعيتها المالية الحالية والمستقبلية هذا من جهة، وتقادي المخاطر التي قد تتعاقب عليها وتعرقل استمراريتها من جهة أخرى.

المطلب الأول: الميزانية المالية

إن الميزانية المحاسبية لا تفي متطلبات التحليل المالي، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (الدقيقة) لممتلكات المؤسسة ولا مبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها، لهذا يجب القيام بعدة إجراءات وتعديلات على الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية.

أولاً: تعريف الميزانية المالية

هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الدقيقة، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية.

ثانياً: الميزانية المالية المختصرة وتمثيلها

1. تعريفها: هي جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول وتتمثل في: الأصول الثابتة، قيم الاستغلال، قيم محققة وقيم جاهزة، والمجاميع الكبرى لعناصر الخصوم وتتمثل في: الأموال الخاصة، الديون الطويلة الأجل وكذلك النسب المئوية لكل عنصر، والشكل التالي يوضح الميزانية المالية المختصرة ومختلف مكوناتها.¹

الجدول رقم (1-2): الميزانية المالية المختصرة

الأصول		الخصوم	
أصول ثابتة		أموال دائمة	أموال خاصة
			ديون طويلة الأجل
أصول متداولة	مخزونات	ديون قصيرة الأجل	
	قيم محققة		
	قيم جاهزة		
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر: تم إعداده هذا الجدول من طرف الباحث بالاعتماد على عدة مراجع.

¹ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 33.

2. التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة: يتم تمثيل الميزانية المالية المختصرة على أشكال هندسية مختلفة منها المستطيل، المربع، الدائرة وهذا التمثيل يمكنها من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها ولكي تسهل تمثيلها يتم حساب النسبة المئوية لكل عنصر من عناصرها باستعمال العلاقة التالية:¹

$$X = \frac{\text{قيمة العنصر المعين}}{\text{مجموع الميزانية}} \times 100$$

*حيث X يمثل قيمة العنصر المقيم

ثالثا: نواحي القصور في الميزانية المالية

يمكن حصر جوانب القصور في الميزانية المالية فيما يلي:

تقييم عناصر الخصوم في الميزانية بالقيمة التاريخية، فتختلف في قيمتها النقدية نظراً لتأثير الزمن والتضخم على قيمة النقود، كلما طرح نفس المشكل بين الأصول الثابتة والمتداولة وخاصة المادية منها، فهي تقييم الميزانية المحاسبية على أساس القيمة التاريخية (قيمة الحصول عليها) لهذا فباختلاف المدة بين النوعين من الأصول تختلف قيمتها النقدية، لذا فليس من المعقول أن نقوم بعملية التحليل والمقارنة بين عناصر مقيمة بطريقتين مختلفتين، إذن فيجب تقريب القيم لكل عناصر الميزانية، وهذا بالقيام بعملية إعادة التقدير لأصول ثابتة (بالقيم الحالية لها)

إن هذه العملية تتم بواسطة مؤشرات متعلقة بتغير الأسعار ويعتبر مبلغ ارتفاع قيمة الأصول تاريخ إضافي للمؤسسة.

المطلب الثاني: جدول حساب النتائج

يوضح هذا الجدول كل الأعباء والنواتج التي تتعلق بسنة معينة، بالإضافة إلى أرصدة التسيير المتمثلة والهمش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال ونتيجة الدورة قبل الضرائب وبعدها:²

أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج

يعرف جدول حسابات النتائج كالآتي:³

1- **التعريف الأول:** "جدول النتائج هو عرض حساب (COMPTE RRNDU) لنشاط المؤسسة خلال مدة زمنية معينة".

2- **التعريف الثاني:** "جدول النتائج لسنة ما هو جدول يضم مجموع نواتج ومجموع أعباء المؤسسة، الفرق

¹ - اليمين سعادة، المرجع السابق، ص 36-38.

² - هوارى سويسى، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 55.

³ - دراجي أمينة، دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 42-43.

بين هذه النواتج والأعباء يمثل النتيجة".

أي أن هدف جدول النتائج هو إحصاء مجموع النواتج التي تزيد من الثروة والأعباء التي تنقص من الثروة، إذا فالفرق بين النواتج والأعباء يبين التغيير في ثروة المؤسسة خلال الدورة.

من خلال ما سبق يمكن القول إن جدول النتائج هو جدول يحصي مجموع التدفقات التي تؤثر إيجاباً أو سلباً على ثروة المؤسسة.

ثانياً: عرض جدول النتائج

يعرض جدول النتائج في شكل قائمة ذات عمود وحيد تظهر الأعباء والنواتج مع، الأمر الذي يختلف عما كان عليه في المخطط المحاسبي الوطني الذي كان عبارة عن جدول ذو جانبين طرف يضم الأعباء والآخر النتائج فبدلاً من الفصل بينهما يتم ترتيبهما تحت لعضهما البعض يشكل بين النشاط الاستغلالي، النشاط المالي والاستثنائي للمؤسسة لا يمكن الاختلاف في هذه النقطة فقط، كذلك من حيث المحتوى فحساب النتائج في المخطط المحاسبي لسنة يشمل على بيانات سنة واحدة فقط أما في النظام المحاسبي المالي فيشمل على بيانات السنة الحالية والسنة السابقة مما يمكن مستخدم الكشوف المالية من مقارنة النتائج المحققة خلال سنتين متناسبين.¹

¹ - دراجي أمّنة، المرجع السابق، ص 44-45.

الشكل رقم (2-4): إمكانية عرض جدول النتائج

عرض حسب الطبيعة	عرض حسب الوظيفة
الإنتاج المباع + الإنتاج المخزن = الإنتاج - استهلاكات المواد الأولية - استهلاكات أخرى - مصاريف العمال - الضرائب والرسوم - تدهور المخزونات وحسابات الزبائن = الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) - مخصصات الإهلاكات	المبيعات - مصاريف البيع - مصاريف تجارية - مصاريف إدارية - مصاريف البحث والتطوير
دورة الاستغلال	
دورة الاستثمار	
دورة التمويل (الاستدانة)	= نتيجة الاستغلال الأعباء الصافية من النواتج المالية = النتيجة العادية - النتيجة الغير العادية - الضرائب على الشركات = النتيجة الصافية
عمليات غير عادية وتأثيرات الضريبة	

المصدر: Pierre Vernimmen, OP , cit, p37.

حسب النظام المحاسبي المالي يجب أن تظهر في جدول النتائج بصفة منفصلة المعلومات التالية:

- نواتج النشاط العادي؛
- أعباء النشاط العادي؛
- النتيجة التشغيلية؛
- النواتج المالية والأعباء المالية؛

- أعباء الضريبة على الأرباح؛
- نتيجة النشاط العادي؛
- العناصر الغير عادية؛
- النتيجة الصافية للدورة.

يسمح النظام المحاسبي المالي بإمكانية عرض جدول النتائج حسب الوظيفة أو الطبيعة وفقا للشكل:

الجدول رقم (2-2): جدول النتائج حسب الطبيعة

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم الأعمال تغيير المخزون، المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- الاستهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي للاستغلال			
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى مخصصات الإهلاك والمؤونات			
5- النتيجة العملية			
المنتجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغييرات) عن النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			

			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - منتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المطلب الثالث: التحليل بواسطة المؤشرات

أولاً: مفهوم رأس المال العامل

عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار التوازن هيكلها المالي.¹

1- أنواع رأس المال العامل وطرق حسابها:

هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي:

أ. رأس المال العامل الصافي: يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين هما:

❖ طريقة أعلى الميزانية: وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأموال الثابتة}$$

❖ طريقة أسفل الميزانية: وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

¹ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، المرجع سبق ذكره، ص 58.

ب. رأس المال العامل الخاص: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقية من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

وبتعويض الأموال الخاصة بـ (الخصوم - مجموع الديون)

والأصول الثابتة بـ (الأصول - الأصول المتداولة)

فحصل على رأس المال العامل من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أصول متداولة} - \text{مجموع الديون}$$

ويعتبر رأس المال العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة

ت. رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبية لها، بل كمورد ضرورية لتنشيط عملية الاستقلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المتاحة للقروض بنشاط المؤسسات وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة.

يكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية:¹

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون}$$

ث. رأس المال العامل الإجمالي: يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة وأقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم الغير محققة والقيم الجاهزة

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

ومن العلاقة السابقة:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

$$= \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

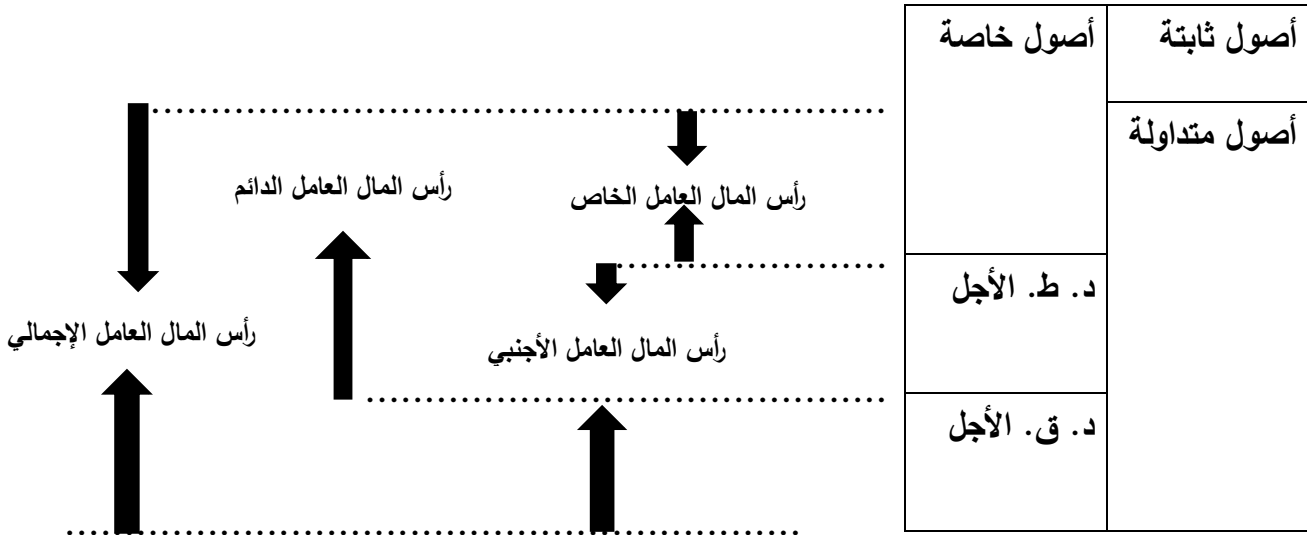
¹ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، المرجع سبق ذكره، ص 59.

وبالتالي فإن:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{رأس المال العامل الصافي} + \text{الديون القصيرة الأجل}$$

من خلال ما سبق يمكن تمثيل مختلف أنواع رأس المال العامل في الشكل البياني التالي:¹

الشكل رقم (2-5): أنواع رأس المال العامل



المصدر: ناصر داددي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1988، ص 48.

2. الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي:

يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى على حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنتمي إليه، فيكون في الغالب أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤثرات عليه، وبصفة عامة هناك ثلاثة حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي:

أ. رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$: يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

ب. رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، ونترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

ت. رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$: في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل

¹ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، المرجع سبق ذكره، ص 59.

استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

3. العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل الصافي:

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على حجم رأس المال العامل وهي:

❖ **طبيعة الإنتاج:** كلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية، وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وكذا.

❖ **طبيعة المواد الأولية المستعملة:** إذا كانت المواد الأولية الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم فإنه لا توجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينه، أما إذا كانت موسمية فيجب شراؤها عند موسمها وتخزينها.

❖ **طبيعة العملية التسويقية:** كلما كانت سرعة دوران المنتجات مرتفعة كلما كانت الحاجة إلى رأس مال عامل قليلة، والعكس صحيح.

❖ **طبيعة الائتمان والتحصيل:** فكلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من فترة تسديد الموردين كانت الحاجة إلى حجم أقل من رأس المال العامل والعكس صحيح.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل BFR

من أجل تقدير ملاءة وسيولة المؤسسة على المدى القصير فإن رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول إن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكلية مالية جيدة أو ملائمة، وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية والتي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل.

1. **مفهوم احتياجات رأس المال العامل:** تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل وتتضمن تسير دورة الاستغلال بصفة عادية، فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا، فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة، القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد وبالتالي لم تعد مواردا ماليا قابل للاستخدام، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{القروض المصرفية})$$

ومن خلال الشكل البياني التالي نلاحظ كيف يتشكل هذا الاحتياج:

الشكل رقم (2-6): احتياجات رأس المال العامل

احتياجات الدورة					
أوراق القبض	العملاء	سندات التوظيف	منتجات تامة	مواد أولية	
احتياجات رأس المال العامل					
أوراق الدفع	ديون الاستغلال	ديون الشركاء	موردون	ديون المخزونات	
موارد الدورة					

المصدر: مبارك لسلوس، التسيير المالي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 34.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل تتمثل في الفرق بين احتياجات وموارد الدورة فعندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم من دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، أما إذا كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة فيعني أن المؤسسة لم تبحث على موارد مالية مادام ضمان التسديد موجود، والمتمثل في كل قيمة بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة أن بعض الموارد المالية منخفض أو حتى منعدم التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة سرعة نشاط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

2. تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

وتمثلة في:

أ. **تغيرات احتياجات رأس المال العامل الموجبة:** في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة

الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في:

➤ ارتفاع سرعة دوران العملاء؛

➤ انخفاض سرعة دوران الموردين.

ب. **تغيرات احتياجات رأس المال العامل السالبة:** في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية

أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحسين الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحققاتها في الآجال المحددة.

ثالثاً: الخزينة

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها منحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعات سلبية فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، وأكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلاً، حيث توفيق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقض أجلاً.¹

1. تعريف الخزينة: هي الفرق بين التدفقات النقدية الخارجية والداخلية (الأصول) من وإلى المؤسسة من خلال دورة استغلالية معينة.²

*وتحسب الخزينة بالعلاقة التالية :

خزينة الصافية TN: رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

خزينة الصافية TN: خزينة الأصول – خزينة الخصوم

$$TN = ET - RT \leftarrow 1$$

$$TN = FRng - BFRng \leftarrow 2$$

أ. إذا كان $BFRg < FR$: فإن $TN > 0$ ، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، وهو ما يطرح عليها مشكلة الربحية أو تكلفة الفرصة البديلة الضائعة، لذلك يتوجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

ب. إذا كان $BFRg > FR$: فإن $TN < 0$ ، المؤسسة هنا في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد الديون في أجالها وهو ما يطرح إشكال حاد في بعض الحالات ويهدد وجود المؤسسة في حال لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بحله، مما تجعل المؤسسة في هذه الحالة تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير أو تلجأ إلى الاقتراض من البنوك أو التنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة لبيع بيع المواد الإدارية.³

¹ – اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترتيب قراراتها، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² – سعادي مراد مسعود، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 04، 2020، ص 44.

³ – بوحوش أمين، المحاضرة 4، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ص 3.

ثانياً: أهمية إدارة رأس المال العامل

إن الأصول المتداولة تشكل في الكثير من المنشآت أكثر من نصف الأصول لذلك فإن جزءاً كبيراً من اهتمام الإدارة المالية بنصب على هذه الأصول وعلى الخصوم المتداولة وذلك لعدم استقرارها وثباتها على الأصول الثابتة، وينبع اهتمام الإدارة المالية بإدارة هذه الأصول من المبررات الآتية:¹

1. إن القرارات بشأن هذه الأصول لا تحتل التأجيل كما هو الحال في الأصول الثابتة، وبسبب ذلك عدم ثباتها، فنقصان النقدية يعني نقص خطر في السيولة، وتأجيل استثمار إضافي في المخزون السلعي يترتب عليه اختلال خطط الإنتاج والبيع.

2. القدرة على استغلال عنصر المرونة الذي يتمتع به رأس المال العامل حيث أن المنشأة تستطيع التحكم في حجم الاستثمار في الأصول المتداولة بما يتمشى مع التغيرات الموسمية، بينما لا يمكن ذلك بالنسبة للأصول الثابتة.

3. أن عملية إدارة رأس المال العام تتطلب الموازنة بين توقيت النقدية المتداولة من الأصل وتوقيت سداد النقدية المستخدمة في تمويله.

¹ - محمد طنبب، محمد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2008، ص 265.

المبحث الثالث: عموميات تحول النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشاراً في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه الأدوات لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة، وقد أصبحت النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة وتقويم الأداء في المشاريع الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية النسب المالية

أولاً: مفهوم النسب المالية

1-التعريف الأول: النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياساً لعلاقة بين بندين من بنود القوائم المالية.¹

2-التعريف الثاني: هي العلاقة القائمة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عناصر أخرى)، وتكون هذه العلاقة تشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسير عشوائي.

3-التعريف الثالث: دراسة علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، أي دراسة علاقة بين قيمة عنصر وعنصر آخر في القوائم المالية الواردة بهذه القوائم وتفسيرها بشكل جيد للحصول على نتائج محددة تساعد على تقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.²

ثانياً: أهمية النسب المالية

- تحديد قدرة المنشأة على مواجهة، الالتزامات الجارية؛
- قياس درجة نمو المنشأة والكشف عن مواطن الضعف والقوة؛
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم البيانات وإعداد الموازنات التقديرية؛
- قياس الفعالية الكلية للمنشأة ومستوى أدائها؛
- قياس الفعالية التي تحصل عليها المنشأة باستغلال لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية؛
- أن تكون النسب المالية ذات دلالة واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالنسب المالية السابقة أو بالمتوسط العام للنسب المالية في صناعة ما.

المطلب الثاني: أسس وحدود استخدام النسب

أولاً: أسس التحليل المالي بالنسب

¹ - مؤيد راضي خنف، غسان فلاح الطارئة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص 127.

² - صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 220.

عند استخدام التحليل المالي بالنسب لابد من وضع مجموعة من الضوابط والأسس التي يجب إتباعها وهذه الأسس هي: ¹

1. التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:

إن النسب المالية عديدة ومتشابهة ولا بد من حسن اختيار النسب التي تلائم الهدف المطلوب وقد تكون النسب أحيانا مضللة فعلى سبيل المثال نسبة تداول النمطية هي 1: 2 ولو كانت نسبة التداول في المنشأة أكثر كأن تكون 1:3 أو 1: 2,5 لقلت أنها نسبة جيدة ولو ارتفعت إلى 4: 1 لقلنا أنها ممتازة، ولكن هذه النسبة مضلة في الحقيقة، حيث أن ارتفاع النسبة يؤدي إلى زيادة السيولة في المشروع ويكون هذا على حساب الربحية حيث أنه يجب ألا ننسى أن هدف الإدارة المالية الأول هو تعظيم الربحية.

2. تركيب النسب بطريقة منطقية:

ويجب توافر الأسس التالية في تركيب النسب:

- أ. أن تكون النسب منطقية وعلاقة الأرقام مع بعضها منطقية كنسبة الربح إلى أموال الملكية؛
 - ب. يجب أن تعكس صافي ربح العمليات إلى صافي المبيعات حيث أن الربح يتولد أساسا من المبيعات؛
 - ت. أن تفيد النسبة المستخرجة في تحليل العلاقة مع مؤشرات اقتصادية أخرى، كنسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة في علاقة مع كلفة الاقتراض حيث أن الأموال المقترضة ستوجه أساسا للاستثمار، فإن كان معدل العائد على الاستثمار أعلى من كلفة التمويل (الاقتراض) فلا بأس من الاقتراض.
 - ث. إعداد النسبة باستخدام قيم مناسبة ومعدة على أساس مشتركة.
- ### 3. التفسير السليم للنسب المالية.

ثانيا: محددات استخدام النسب المالية في تحليل المالي

يتم إجراء النسب المالية من خلال مقارنة الأرقام الواردة في البيانات المالية والمحاسبية، وكما ذكرنا سابقا إذا كانت نسبة هامش الربح إلى المبيعات هو (17-7) فالسؤال هنا هو جيدا جدا أم غير جيد، فنهيك عن نوعية النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة، فهناك أيضا ما هو المقياس المتعارف عليه، والثابت حتى تتمكن من القياس عليه.

ففي ظل غياب المقاييس الثابتة والمتعارف عليها، يتبقى القصور قائما في استخدام تلك النسب وفهمها، فيما يلي أهم محددات استخدام تلك النسب المالية: ²

1. اختلاف الظروف المحيطة بالبيانات: إن مقارنة بيانات مؤسسة ما، مع بياناتها في سنة أو سنوات سابقة قد لا يكون سليما من ناحية المتغيرات التي كانت قد حدثت في السنوات السابقة، أو تلك التي حدثت في السنة الحالية، فهناك العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن أمثلة ذلك الأزمة

¹ - عبد الحليم، الإدارة والتحليل المالي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2006، ص 188-189.

² - نعيم نمر داوود، التحليل المالي: دراسة نظرية وتطبيقية، ط1، دار البداية، عمان، 2012، ص 69-70.

المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 وما تابعها كل هذا يجعل من الصعوبة بمكان القياس والمقارنة مع السنوات السابقة وحتى مستقبلا، فكيف يمكن أن تقيس على هذه السنوات التي تأثرت بتلك الأزمة.

2. غياب الأساس السليم للمقارنة: عندما نقول إن المدينة (أ) تبعد عن المدينة (ب) 207 كيلو مترا، والمدينة (ج) تبعد عن المدينة (ب) 420 كيلومترا، فهذا يعني أن المدينة (ج) أكثر بعدا عن المدينة (د) من المدينة (أ) والسبب أن القياس ثابت ومتعارف عليه عالميا ولا مجال للشك فيه، ولكن وكما بينا سابقا، فإن نسبة (17%) كهامش ربح، وكان السؤال هل هو جيد، قد يكون الجواب جيدا في ظل ظروف معينة، ولكن هناك من يقول أنه ومن أجل زيادة العائد على رأس المال المستمر قد يكون من الأفضل تخفيض هذا الهامش بحيث يؤدي هذا التخفيض إلى زيادة المبيعات وبالتالي زيادة صافي الربح، فهذا يعني أين هذا القياس السليم الذي يمكن القياس عليه؟

3. الاختلاف في المفاهيم المحاسبية: نظرا لاختلاف المفاهيم المحاسبية من مؤسسة إلى أخرى، وكيفية اعترافها فيتحقق الأصول والمفهوم والإيرادات والمصروفات، وأساس حساب التكاليف، كل هذا يؤثر على عملية المقارنة بين سنة وأخرى أو حتى بين مؤسسة وأخرى حتى يتمثل النشاط الاقتصادي.

4. التغيير في قيمة النقد: في ظل التغير المستمر في قيمة النقد، والتضخم الذي يسود العالم، وعلى ضوء القروض المحاسبية المتعارف عليها (لبنات وحدة النقد)، فإننا نجد أن البيانات المالية، ومقارنتها بالبيانات المالية التاريخية، تعطي نسب مالية لا يمكن الاعتماد عليها.¹

المطلب الثالث: أنواع وأهم النسب المالية

يمكن تصنيف النسب المالية إلى الفئات التالية

1. نسب السيولة: هي نسب مالية تقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها على المدى القصير والطويل وتشمل نسب السيولة الأكثر شيوعا فيما يلي:²

أ. نسبة التداول: تقيس نسبة التداول قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، استخدام أصولها المتداولة، ويمكن حسابها من خلال قسمة الأصول المتداولة حل الخصوم المتداولة

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ب. النسبة السريعة: تشير النسبة السريعة إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الأكثر سيولة، ويمكن حسابها من خلال طرح قيمة المخزون من الأصول المتداولة وقسمة النتائج على

$$\text{النسبة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{مصروفات المدفوعة مقدما})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ت. نسبة النقدية: تساعد النسبة النقدية في قياس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام

¹ - نعيم نمر داوود، التحليل المالي: دراسة نظرية وتطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² - أيمن الشفي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، طبعة 1، دار البداية، عمان 2010، ص 153-155.

$$\text{النقد وما يعادله يمكن حسابها من خلال قسمة مقدار النقد وما يعادله على الالتزامات المتداولة:}^1$$

$$\text{النقد في الصندوق والبنك} + \text{أذونات الخزينة المركزية} = \frac{\text{إجمالي الخصوم المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

2. **نسب المديونية أو الرافعة المالية:** تقيس نسب المديونية مقدار الديون التي تستخدمها الشركة في تمويل نشاطاتها، كما تقيس قدر الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، ومن أكثر نسب المديونية شيوعاً:

أ. **نسبة الدين:** هي نسبة التي تكشف مقدار الأصول التي يتم تمويلها باستخدام الديون، بحيث تعرض كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، يتم حسابها من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول.

ب. **نسبة الدين إلى حقوق الملكية:** تشير هذه النسبة إلى مقدار الدين وحقوق الملكية المستخدمة لتمويل أصول الشركة، بحيث توضح مقدار إجمالي الديون إلى إجمالي حقوق الملكية، وتحسب من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي حقوق الملكية.

ت. **نسبة تغطية الفائدة:** توضح هذه النسبة مدى سهولة دفع الشركة لمصروفات الفائدة المترتبة على الديون، ويمكن حسابها من خلال قسمة الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب على مدفوعات الفائدة

$$\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد}}$$

3. **نسبة الكفاءة:** تستخدم نسب الكفاءة لتقييم كفاءة عمليات الشركة، وقدرتها استخدام أصولها وديونها لتوليد الأرباح على المدى القصير والطويل، من أكثر نسب الكفاءة شيوعاً.

أ. **نسبة دوران المخزون:** وتشير إلى عدد المرات التي تقوم فيها الشركة ببيع مخزونها واستبداله بأخر جديد يتم حساب معدل دوران المخزون من خلال قسمة تكلفة البضائع المباعة على متوسط المخزون

$$\text{تكلفة البضاعة المباعة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

ب. **نسبة دوران الذمم المدينة:** يقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تحويل الذمم المدينة إلى نقد خلال فترة زمنية معينة، ويمكن حسابها من خلال قسمة صافي المبيعات الآجلة على متوسط الذمم المدينة:

$$\text{المبيعات} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{ذمم المدينة}}$$

ت. **نسبة دوران الأصول:** تساعد هذه النسبة في تحديد مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات يتم حسابها،

¹ - أيمن الشفي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، المرجع سبق ذكره، ص 156-157.

بقسمة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الأصول: المبيعات
الأصول

4. نسب الربحية: هي مقاييس مالية يتم استخدامها لقياس وتقييم مدى قدرة الشركة على استخدام أصولها لتحقيق الأرباح وإضافة قيمة للمساهمين، من أكثر نسب الربحية استخداماً: ¹

أ. نسبة هامش الربح الإجمالي: تقارن هذه النسبة إجمالي أرباح الشركة بصافي مبيعاتها لإظهار مقدار الربح الذي تحققه الشركة بعد دفع تكلفة البضاعة المباعة، ويمكن حسابها من خلال قسمة إجمالي الربح على صافي المبيعات = $\frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{المبيعات}}$

ب. نسبة العائد على الأصول: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الشركة في إدارة أصولها لتحقيق الأرباح، يتم حساب نسبة العائد على الأصول من خلال قسمة صافي الدخل على متوسط إجمالي الأصول:

$$= \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأصول}}$$

ت. نسبة العائد على حقوق الملكية: تشير هذه النسبة على مدى كفاءة الشركة في استخدام حقوق الملكية لتحقيق الأرباح، وتقاس من خلال قسمة صافي الدخل على حقوق الملكية: $\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{حقوق الملكية}}$

5. نسب النشاط: تقيس مدى قدرة المشروع على توليد مبيعات من خلال أصوله وتسمى أحياناً هذه النسب بمعدلات الدوران وتقاس بعدد المرات وتعتبر معدلات الدوران قياساً لسرعة تحرك الأصول وإدارة المشروع بشكل، وأهم نسب النشاط.

أ. معدل دوران المخزون السلعي: $\frac{\text{تكاليف البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$

ب. معدل دوران الذمم المدينة و أ. القبض: $\frac{\text{صافي المشتريات الآجلة}}{\text{رصيد الذمم الدائنة و أ. القبض}}$

ت. فترة التحصيل: $\frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المدينة الدائنة و أ. القبض}}$

ث. معدل دوران الذمم الدائنة و أ. الدفع: $\frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{رصيد العملاء و أ. القبض}}$

ج. فترة السداد: $\frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة و أ. الدفع}}$

¹ - أيمن الشفي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، المرجع سبق ذكره، ص 158-159..

6. نسب الاستثمار والسوق المالي:

أ. القيمة الدفترية للسهم العادي: $\frac{\text{حقوق المساهمين العاديين}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة}}$

ب. نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة: $\frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب. توزيعات السهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة}}$

ت. نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة: $\frac{\text{الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية}}{\text{عدد الأسهم العادية في نهاية العام}}$

ث. ريع السهم: $\frac{\text{نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة}}{\text{السعر السوقي للسهم}} \times 100$

7. أهم النسب المالية في التحليل المالي:

❖ السيولة المقارنة بالنسب المرجعية: يمكن أن تقاس السيولة بالسرعة التي يمكن بها تحويل الأصل إلى

نقدية بدون أي خسارة في القيمة، وتتوقف السيولة على عاملين هما: ¹

أ. المدة اللازمة لتحويل الأصل إلى نقدية؛

ب. الخسارة المترتبة على التحويل؛ وفقا لذلك تعتبر النقدية أصل السيولة، أما بقية الأصول الأخرى

تعتبر مختلفة من حيث درجة سيولتها.

❖ نسب الرفع والتغطية: الرفع المالي، يعني بيان درجة أو نسبة استخدام التمويل بالمدىونية لتمويل جزء،

من الأصول وترتب عليه أعباء مالية كبيرة لأبد من أدائها عند أجل استحقاقها، وقبل دفع أي توزيعات على الملاك.

❖ الربحية: الربحية تهتم بالتعرف على العائد المتوقع من المال المستثمر بالمشروع، وعلى المحلل بعد

قياس العائد مقارنة بمعدل العائد الذي ينشط المستثمر في رأس المال، وبحساب الربحية أو العائد فإننا نسب

العلاقة بين الدخل المستخلص من قائمة الدخل بالقيمة النقدية للاستثمار ثم مقارنة هذا الرقم بمتوسط الصناعة

أو بمتوسط الشركة لعدد من السنوات وهو تمثل متوسط معدل العائد التاريخي.

❖ نسب النشاط: هو تقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الأصول والخصوم، حيث يساعد على قياس

كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الأصول والاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر

عائد ممكن من المبيعات.

¹ - عبدات إبراهيم نور وآخرون، أصول المحاسبة المالية، الطبعة الأولى: دار المسيرة، عمان، 1998، ص 325-327.

خلاصة الفصل:

تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة يقوم بفحص وتحليل القوائم المالية المختلفة (الميزانية، حسابات النتائج، النسب) للتعرف على التغيرات الحاصلة بالمركز المالي إذ هو من الدعائم الأساسية للمديرين الماليين داخل المؤسسة، وذلك بالاعتماد على الأساليب والتوازنات المالية والنسب المالية لمعرفة تحليل القوائم المالية، ومن هذه الأساليب درسنا الميزانيات المالية ومكوناتها إذ تبين حالة المؤسسة وكيف يقوم بمقارنة الميزانيات للسنوات متتالية لتبيان التغير لكل عنصر خلال فترة زمنية معينة، كذلك جدول حسابات النتائج الذي يبين كيف أن التغير في عنصر واحد من مكوناته يؤثر مباشرة على العنصر الموالي له، أما الأسلوب الثاني هو استعمال التوازنات المالية الذي يتضمن رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ثم الخزينة وذلك بغرض دراسة التوازن المالي للمؤسسة، أما الأسلوب الثالث يتمثل في طريقة النسب المالية التي تبين العلاقات بين مختلف عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لمؤسسة

مطاحن بني هارون

(قراره قنوقة - حيلة-)

MBH

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لهذا الموضوع والمتمثلة في الفصلين النظريين السابقين، وتطرقنا من خلال الفصل الأول إلى مدخل إلى التحليل المالي، وفي الفصل الثاني قمنا بدراسة نظرية حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام التحليل المالي. سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة "مطاحن بني هارون - قراره قوطة - ميلة" محاولة إبراز الجوانب المتعلقة بالموضوع، ولإنجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيم الجزء التطبيقي كالتالي:

- **المبحث الأول:** تقديم عام لفرع مطاحن بني هارون MBH.
- **المبحث الثاني:** عرض القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة للفترة (2019-2021).
- **المبحث الثالث:** دراسة مردودية مطاحن بني هارون بواسطة النسب ومؤشرات التوازن.

المبحث الأول: تقديم عام لفرع مطاحن بني هارون MBH

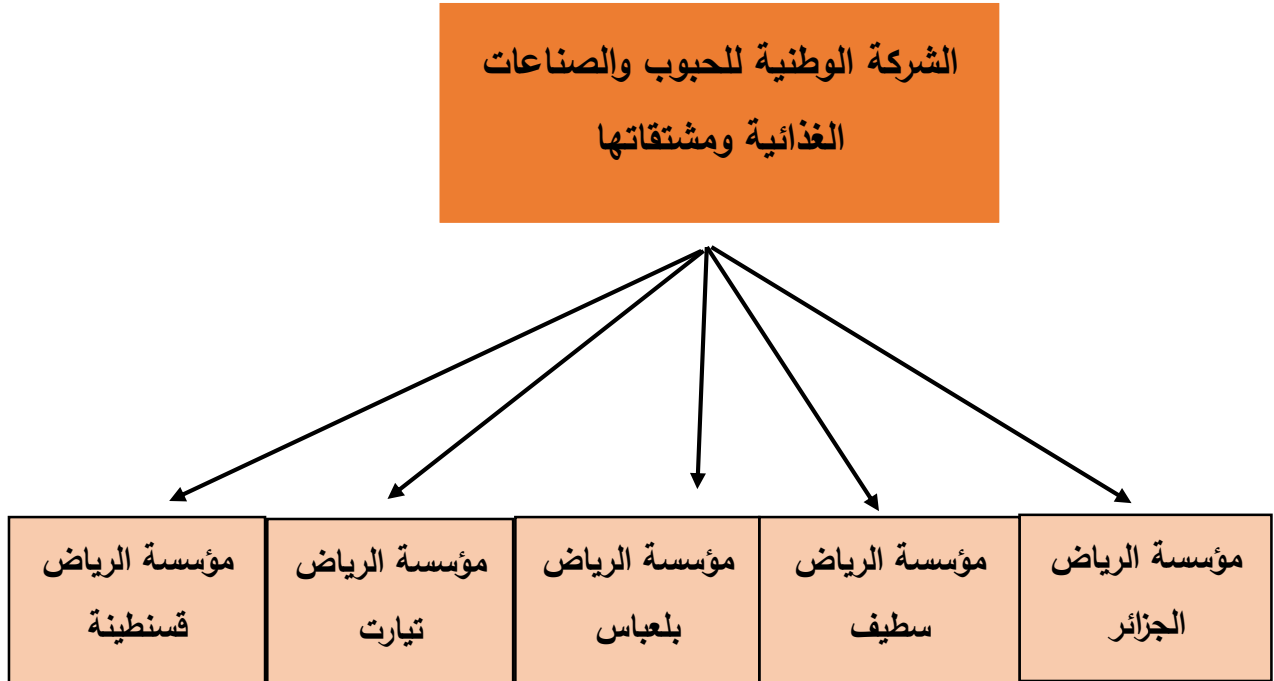
المطلب الأول: نشأة وتعريف لفرع مطاحن بني هارون

إن محيط المؤسسة الجزائرية الاجتماعية والاقتصادي في عقد الثمانينات يختلف عنه في عقد الستينات والسبعينات وذلك لأن الدولة جديدة كفيلة بتحقيق ذلك، فقد أولت اهتماما كبيرا لمؤسساتها الاقتصادية ووضعت برنامجا مسطرا، ومنضما من أجل التحكم في هذا الوضع وتسييره وفق المتطلبات، وإذ تكتل كل مؤسسة صناعية وتجارية نموذج مصغر عن نظام الدولة ومن هذه النماذج نجد مؤسسة "الرياض".

أولا: لمحة تاريخية عن المؤسسة

أنشئت مؤسسة الرياض في أول الأمر عن المؤسسة الأم SEMPAC وذلك في 22 ماي 1965 حيث كان مقرها في الجزائر العاصمة، أين كانت تعتمد على مركزية القرارات، ذات نظام اشتراكي، وفي سنة 1982 وفي إطار إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية عرفت هذه المؤسسة تعديل جذري في إعادة الهيكلة وذلك بتجزئة الوحدات الكبيرة إلى وحدات صغيرة حسب معايير معينة مع تغيير اسمها من "سومباك" إلى "الرياض" حيث انبثقت عنها مؤسسات جهوية هي: الرياض، الجزائر، الرياض سطيف، الرياض سيدي بلعباس، الرياض تيارت، والرياض قسنطينة والمخطط التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-1): مخطط المؤسسة



المصدر: قسم التخطيط بالمؤسسة لسنة 2023

عرفت هذه الشركة في نهاية السبعينات تحولا حيث تم تحويلها إلى شركة بالأسهم وفي سنة 2002 تم تغيير تسمية "الرياض" إلى "مجمع سميد" "GROUP SMIDE" وحاليا هو تحت اسم "أقر وديف" "AGRODIV" وذلك ابتداء من 2015.

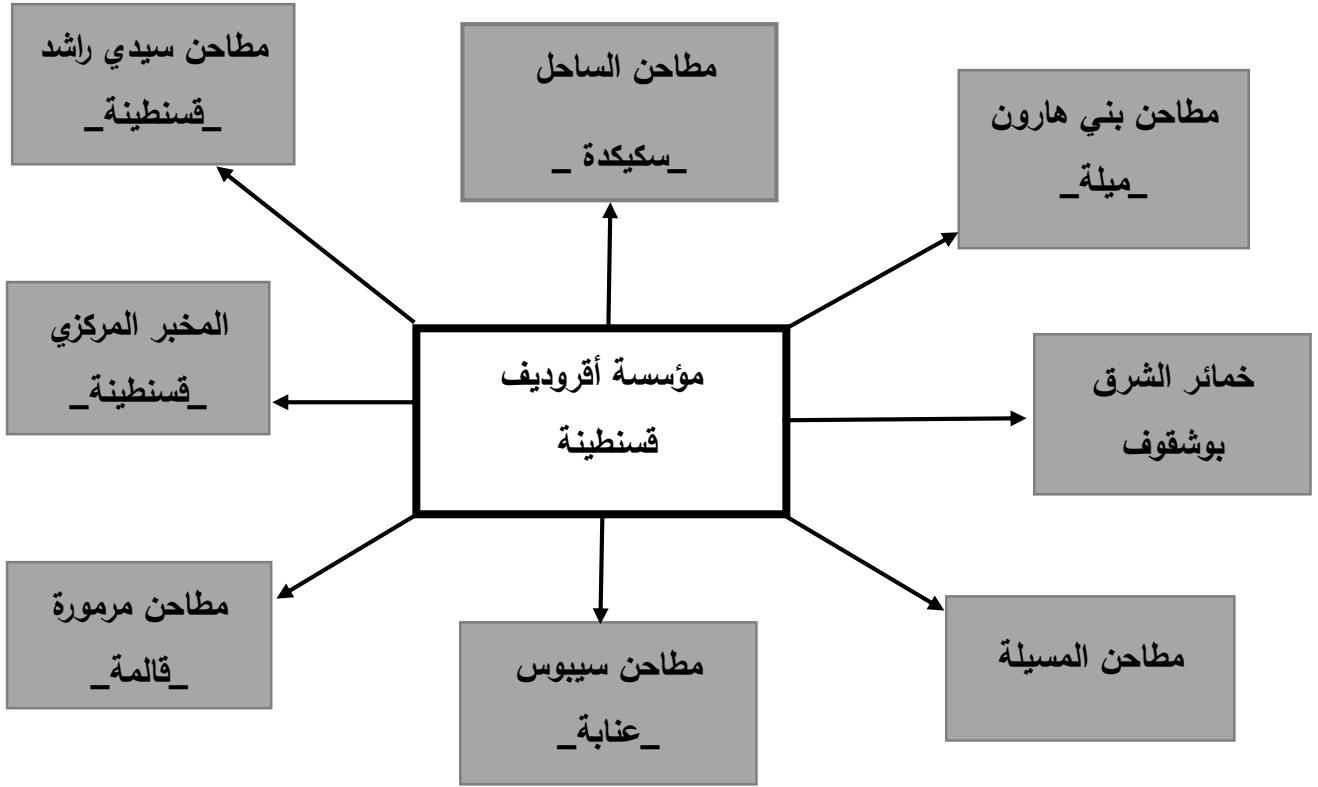
1. وفي نفس الإطار وتمائلها مع المعطيات الجديدة تم تنظيم المؤسسات الوطنية على شكل شركات تجارية وهذا بإحداث شركات فرعية مستقلة على مستوى الوحدات ومن هنا كان تقسيم مؤسسة الرياض قسنطينة آنذاك وأقر وديف قسنطينة حاليا إلى شركات فرعية وهي:

أ. الشركة الفرعية لصناعة الخسائر (بوشقوف قالمة)

ب. الشركة الفرعية للتحاليل الخاصة بالنوعية (المخبر المركزي) بالإضافة إلى 6 مركبات صناعية وتجارية:

- ✓ المركب الصناعي التجاري ← مسيلة
 - ✓ المركب الصناعي التجاري بسيوس ← عنابة
 - ✓ المركب الصناعي التجاري مزمورة ← قالمة
 - ✓ المركب الصناعي التجاري سيدي راشد ← قسنطينة
 - ✓ المركب الصناعي التجاري بني هارون ← ميله
 - ✓ المركب الصناعي التجاري الساحل ← سكيكدة
- كما هو موضح في المخطط الموالي:

الشكل (2-3): المؤسسات التابعة لمؤسسة أقر وديف قسنطينة



المصدر: اعتمادا على مسؤولي المؤسسة لسنة 2023

2. ومن بين الشركات التابعة لفرع حبوب قسنطينة نجد المركب الصناعي التجاري بني هارون المتواجد

مقره بالقرارم قوقة ولاية ميلة والذي يتكون بدوره من:

✓ الوحدة الإنتاجية والتجارية (فرجيوة)؛

✓ الوحدة الإنتاجية والتجارية قرارم قوقة

هذه الأخيرة التي نحن بصدد دراستها.

ثانيا: تعريف الوحدة الإنتاجية والتجارية (قرارم قوقة)

تعتبر الوحدة الإنتاجية والتجارية مؤسسة عمومية اقتصادية بتمثل نشاطها أساسا في تحويل المادة

الأولية والتي هي القمح اللين إلى مادة الفرينة التي تستعمل بدورها كمادة أولية في صناعات مختلفة تقوم

بها مؤسسات أخرى.

هذه المؤسسة تابعة لمؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها **griad** تتعامل هذه المؤسسة

مع الزبائن العاديين لتزويدهم بالفرينة والنخالة كما تتعامل مع المؤسسات الخاصة (كبيرة، متوسطة وصغيرة)

وتتعامل أيضا مع التجار والمهنيين كما تقوم بتزويد المخابر بالفرينة لصناعة الخبز والحلويات.

1. الموقع والمساحة: تقع الوحدة الإنتاجية والتجارية لدائرة القرارم قوّة ولاية ميلة على الطريق الوطني 27 الرابط بين قسنطينة وجيجل، تتربع على مساحة قدرها 7 هكتارات 02 منها مغطاة تشكل سكنات للموظفين،

431281

تحمل هذه الوحدة الرقم التسلسلي

✓ 43 يمثل الرقم الولائي؛

✓ 12 تشير إلى الشهر الذي بدأت المؤسسة نشاطها؛

✓ 81 وهي السنة التي انطلقت فيها السنة الإنتاجية؛

وقد بدأت أشغال هذا المشروع في نوفمبر 1977 وانتهت في نفس الشهر من سنة 1983 من طرف شركة وطنية SONATIBA وشركة مجربة تعرف بـ BUDAPEST COMPLESCE وكان ذلك على مراحل:

✓ تحويل الجانب التكنولوجي في 1-4-1976؛

✓ بداية التركيب في 14-04-1976؛

✓ نهاية الإنجاز في 14-04-1978؛

✓ ونظرا لتأخر المطحنة تن تأجيل العملية الإنتاجية إلى غاية: 15-11-1983 مع أنه كان من المفروض أن تبدأ نشاطها سنة 1981.

2. بطاقة فنية عن الوحدة:

أ. الطاقة الإنتاجية: تقدر بـ 1600 قنطار يوميا أي ما يعادل 66 قنطار في الساعة من المادة الأولية (القمح اللين) منها:

✓ 1200 قنطار فريئة (دقيق الخبز)

✓ 400 قنطار نخالة

ب. طاقة التخزين: تقدر بـ 125.000 قنطارا من المادة الأولية (القمح اللين) موزعة على الفريئة والنخالة

ت. عدد العمال: يقدر عمالها بـ 64 عامل بالإضافة إلى وجود عدد من الممتهنين في مختلف

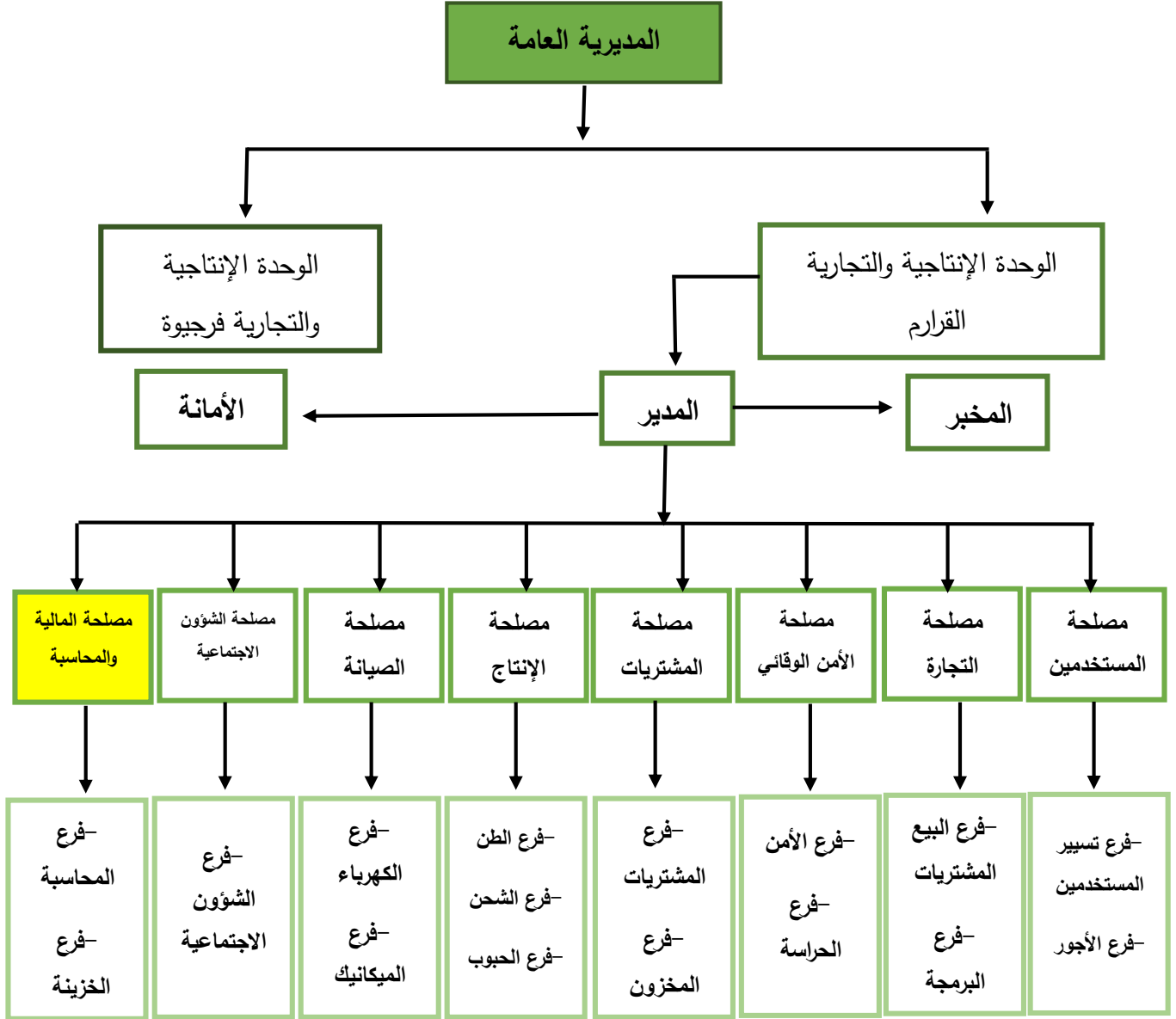
الاختصاصات مبعوثين من طرف التكوين المهني بالقرارم قوّة....

ث. رأس المال: قدر رأسمالها بـ 6000.000.00 دج

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة والمصالح التابعة لها

أولاً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (3-3): الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: اعتمادا على مسؤولي المؤسسة لسنة 2023

ثانياً: أنواع المصالح التابعة لها

يسهر على تنظيم وتسيير الوحدة 10 مصالح هي: مصلحة الأمانة، المخبر، المحاسبة والمالية، مصلحة الإنتاج، المشتريات، الصيانة، الأمن الوقائي، الشؤون الاجتماعية، ومصلحة المستخدمين، التجارة والتي يتم توضيحها أكثر كالاتي:

1. **مصلحة المشتريات:** تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح الموجودة للوحدة لأنها الممون الأساسي للمصالح الأخرى وعليه $0 < 0$ المصلحة تقوم بدورين رئيسيين هما التموين والتخزين. أما شراء المادة الأولية المتمثلة في القمح فإن المؤسسة العمومية CCLS هي المسؤولة حاليا عن تزويد المؤسسة بالمادة الأولية كما تقوم هذه المصلحة بشراء القطع الغيار والآلات وغالبا ما تقوم بشرائها من الخواص وتنقسم إلى فرعين هما: فرع المشتريات، فرع تسيير المخزون.

2. **مصلحة الإنتاج:** وهي الخلية الأساسية للوحدة لكونها المحرك الأول والأخير لنشاطها بحيث يقوم العمال بتحويل المادة الأولية إلى منتج قابل للتسويق حيث يبلغ عددهم ثلاثون عامل (30 عامل) يزاولون نشاطهم بنظام 24/24 ساعة تنقسم إلى 3 أقسام: قسم استقبال القمح، قسم التخزين، قسم التصنيع. تشمل مصلحة الصيانة مختلف الآلات الميكانيكية والكهربائية، بحيث نجد للصيانة مبرمجة يومية وأسبوعية وشهرية، وفي حالات الأعمال الفجائية ينقسم إلى قسمين هما:

✓ **قسم الميكانيك:** يهتم بالأعمال الميكانيكية التي تصب الآلات

✓ **قسم الكهرباء:** يهتم بالأعمال الكهربائية

3. **مصلحة التجارة:** تعد هذه المصلحة المرأة العاكسة وذلك لتحديث وضعيتها بحيث انضمت إلى الوحدة الإنتاجية في 3 جانفي 2001 وأصبحت بذلك وحدة إنتاجية وتجارية (مطاحن بني هارون) بعدما كانت مصلحة تابعة إلى المديرية العامة، شاركت في عدو معارض دولية ومحلية للقيام بالدعاية والإشهار. يتمثل دورها الأساسي في تموين السوق بالمواد المنتجة، داخل الوحدة وتنقسم إلى فروع:

✓ فرع البيع

✓ فرع المشتريات

✓ فرع البرمجة

4. **المخبر:** له الدور الأساسي في مراقبة جودة القمح اللين من جهة والمنتج المتمثل في الفرينة من جهة أخرى، وذلك بإخضاع عينات من القمح والفرينة إلى التحليل في المخبر وبعد التأكد من سلامة وجودة العينات، تؤخذ هذه الأخيرة إلى مصلحة الإنتاج لبدأ العملية الإنتاجية

5. **مصلحة الأمانة:** وهي الحلقة التي تجمع بين مختلف المصالح والإدارة تهتم أساسا بنقل كل ما تحضره المصالح إلى المدير.

6. **مصلحة الشؤون الاجتماعية:** تقوم بإرسال وثيقة التعويضات التي تخص الوظائف التأمينات وكذلك تزويد فرع الأجور بكل المعلومات الخاصة بالمنح العائلية والمدرسية والتعويضات الخاصة بحوادث العمل ومنح التعاقد..... إلخ.

كما أن مهمة هذه المصلحة الإشراف على المطعم والنادي وتنقسم إلى فرعين:

✓ فرع الشؤون الاجتماعية

✓ فرع المطعم والنادي

7. **مصلحة الأمن الوقائي:** يسهر ويعمل هذا الجهاز على توفير الأمن والحماية للعمال من جهة ومراقبة حركة العمال من جهة أخرى وتنقسم إلى قسمين:

✓ قسم الأمن: يعمل على حماية الوحدة من الأخطار الخارجية نهارا.

✓ قسم الحراسة: يهتم بتوفير الأمن ليلا

8. **مصلحة المستخدمين:** تعد الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الوحدة في تسيير شؤون المستخدمين يشرف على تسييره رئيس الفرع ويقوم هذا الأخير بالمتابعة اليومية لكل تحركات المستخدمين على تقديم كل المعلومات إلى فرع الأجور.

9. **مصلحة المحاسبة والمالية:** خلال تربعنا بهذه الوحدة لاحظنا أن هذه المصلحة هي ملتقى لكل المصالح السابقة الذكر، ليس كأفراد وإنما عن طريق الوثائق المحاسبية التي تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بكل مصلحة، ومن ثم تتضح لنا الوظيفة الجوهرية لهذه المصلحة إذ تعتبر كنظام تسيير مالي ومحاسبي في الوحدة فهي تعمل على المراقبة الدقيقة للحركات المالية وذلك ابتداء من وضع مخطط مالي يكون بالتنسيق مع المديرية العامة فرع المحاسبة والمالية إلى غاية إعداد الميزانية الختامية للوحدة مروراً بمراحل عديدة لمعرفة وضعيتها المالية من حيث الربح والخسارة، وهذه المرحلة تمثل في متابعة جميع المعاملات التي تتم مع الزبائن والموردين.

حيث يتم بهذه المصلحة مراقبة جميع الوثائق المتعلقة بعملية الشراء والبيع، تلك التي تتم مع المديرية العامة، ففيها تتم المراقبة لجميع الوثائق القادمة من جميع المصالح بالوحدة كما لها علاقة بالبنوك والموردين، حيث يعد البنك الجزائري للفلاحة والتنمية **BADR** المتعامل الوحيد مع الوحدة، ويشترط قسم المحاسبة أن يكون على أتم الاستعداد لتقديم نتائج العمليات في أي وقت، وتحفظ الوثائق لمدة 10 سنوات في الأرشيف الخاص بالوحدة، فلا تتم عملية التسجيل إلى بعد التأكد من صلاحية الوثائق، يوجد بها 3 عمال هم: رئيس المصلحة، فرع المحاسبة، العامة فرع الخزينة (المالية).

أ. **رئيس المصلحة:** يسهر على تسيير المصلحة وتطبيق السياسات المالية للوحدة الإنتاجية والتجارية وإعداد الميزانية في كل دورة محاسبية، ومتابعة الحسابات وتحليلها أي كل شهر يقوم بتحليل حسابات المجموعة 3،4،5 مع توقيعها، كما يعمل على تنسيق النشاطات والتكفل بمراسلة المتعاملين مع الوحدة.

ب. **فرع المحاسبة العامة:** يهتم بمراقبة الوثائق القادمة من مختلف المصالح من حيث الصيغة القانونية وصحة المعلومات والتسجيل المحاسبي برئاسة رئيس فرع المحاسبة العامة حيث يستعمل 7 أرقام في الحسابات الأولى منها رئيسة والباقي فرعية بالوحدة، لا تتم عملية التسجيل المحاسبي إلا بعد التأكد من أن الملف يحتوي على الوثائق التالية.

✓ الفاتورة

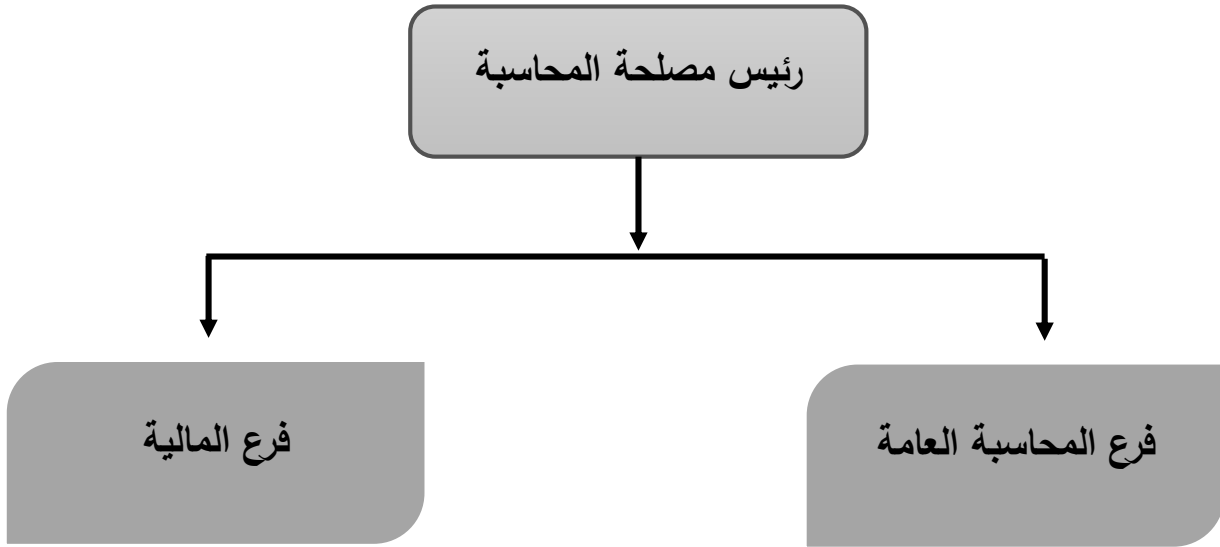
✓ مذكرة الإدخال

✓ مذكرة الإخراج (يمكن الاستغناء عنها في بعض الحالات)

✓ إذن الطلبية

ت. فرع الخزينة (المحاسبة المالية): يهتم بجميع الأمور المالية كدخول وخروج الأموال، استنادا على طلبيات التسجيل الأتية من جميع المصالح بعد التأكد من صحة الوثائق المرفقة، ويكون التسديد عن طريق البنك بواسطة شيكات بنكية أو عن طريق الصندوق نقدا، أو عن طريق التحويلات البنكية، ومثال ذلك إعداد الشيكات لمصلحة المستخدمين، كما يقوم بالتسديد للموردين وإجراء عمليات التقارب البنكي في حالة تزويد الصندوق بمال ثابت كل هذه العمليات يشرف عليها رئيس فرع المحاسبة.

الشكل رقم (3-4): الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية:



المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية

المطلب الثالث: أهداف وأهمية المؤسسة

أولاً: أهداف المؤسسة

أ. **الأهداف الاقتصادية:** يمكن تلخيص الأهداف التي تدخل في هذا النوع كما يلي:

➤ **تحقيق الربح:** إن استمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى يضمن لها إمكانية رفع رأس مالها وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام للمؤسسات الأخرى في نفس القطاع الاقتصادي لذا يعتبر الربح من المعايير الأساسية لها.

➤ **تحقيق متطلبات المجتمع:** إن تحقيق مؤسسة مطاحن بني هارون لغايتها يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها من الفرينة والنخالة والدقيق وتغطية التكاليف المتعلقة بذلك وعند القيام بعملية البيع فهي بذلك تغطي طلبات المجتمع الموجودة به.

➤ **عقلنة الإنتاج:** يتم ذلك بالاستعمال الرشيد والعقلاني لوسائل الإنتاج ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ هذه الخطط أو البرامج وبذلك فإن المؤسسة تسعى إلى تفادي الوقوع في مشاكل اقتصادية ومالية.

ب. **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل الأهداف الاجتماعية للمؤسسة فيما يلي:

➤ **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** حيث يعتبر العمال في المنشأة من المستفيدين الأوائل حيث يتقاضون أجور مقابل عملهم به، ويعتبر هذا المقابل حق مضمون قانوناً وشرعاً.

➤ **تحسين مستوى المعيشة للعمال:** إن التطور السريع الذي تعرفه المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتجات بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم والذي يغير أذواقهم ويحسنها وذلك بتحسين الإنتاج وتوفير إمكانيات مادية ومالية أكثر للعمال من جهة ولمؤسستهم من جهة أخرى.

ثانياً: أهمية المؤسسة

إن وجود المؤسسة داخل أي مجتمع في حيز زمني ومكاني يجعلها تؤثر وتتأثر به من خلال هذا التأثير تظهر لنا أهمية مطاحن بني هارون:

➤ **توفير الشغل:** إن إنشاء مطاحن بني هارون يعمل على توفير مناصب شغل وهذه يسمح بامتصاص البطالة من المجتمع.

➤ **التأثير على الأجور:** للمؤسسة دور هام في تحديد الأجور بقوة استقطابها لليد العاملة أو قصد تحويل العمال نحو قطاع معين قصد تنميته وتطويره.

➤ **التأثير على الاستهلاك:** إن سياسة البيع التي تتبعها المؤسسة تؤثر على استهلاك المجتمع فزيادة المبيعات وتنوعها تؤدي إلى المنافسة وبالتالي انخفاض الأسعار مع التنوع في السلع وهذا ما يفيد الطبقة العاملة.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة للفترة (2019-2021)

المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية المالية المختصرة للفترة (2019-2021)

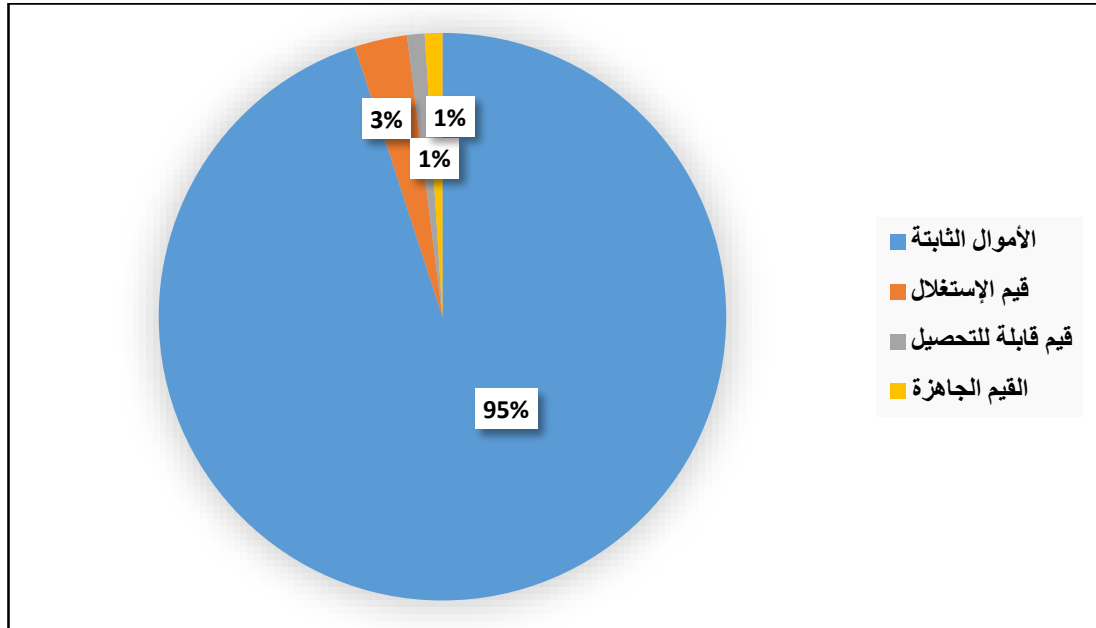
أولاً: عرض الميزانية المختصرة لسنة (2019-2020-2021)

الجدول رقم (3-1): الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنوات 2021-2020-2019

الأصول	السنوات	2019	2020	2021
الأصول الثابتة		736064722.27	695913611.28	660907134
قيم الاستغلال		22994322.29	19669883.25	27836988.14
قيم قابلة للتحويل		2796657.97	19336787.27	3657504.34
القيم الجاهزة		5362714.54	20081192.93	2133861.69
الأصول المتداولة		31153694.8	39417980.2	32806354.17
مجموع الأصول		754.370698.69	755001474.73	713713488.38

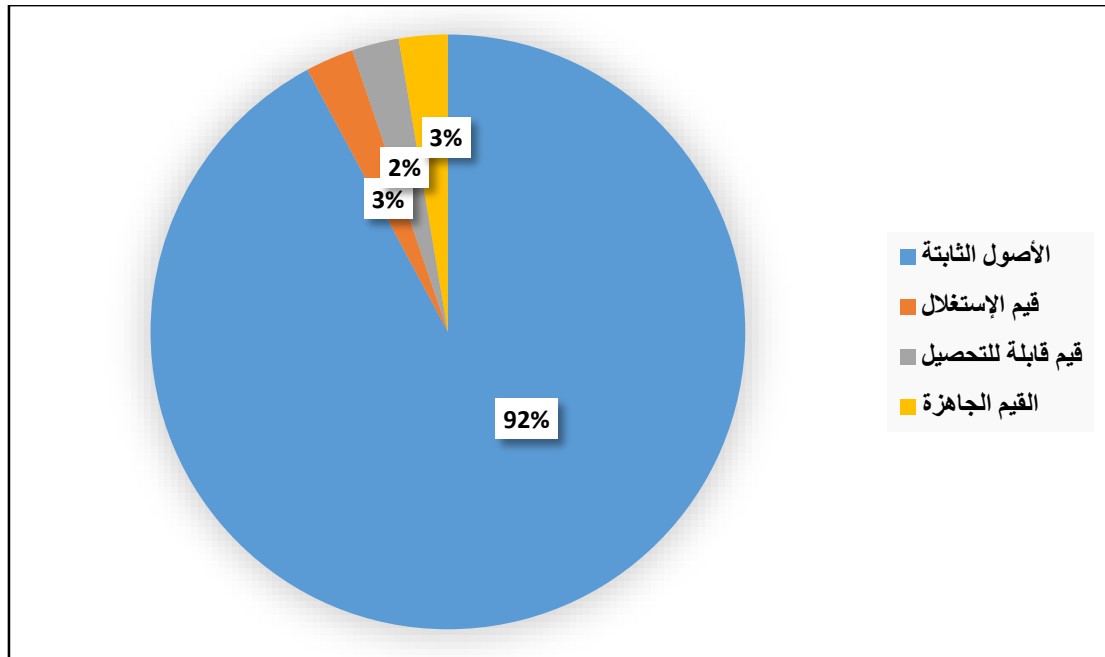
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة للفترة 2021-2019

الشكل رقم (3-5): التمثيل البياني للأصول لسنة 2019



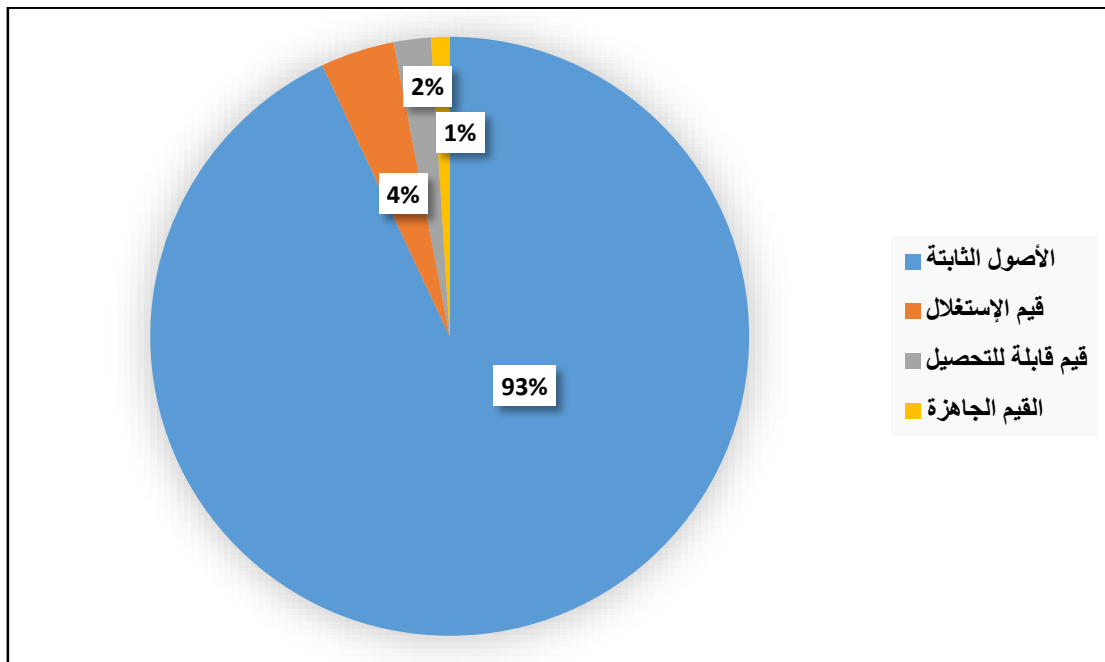
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

الشكل رقم (3-6): التمثيل البياني للأصول لسنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

الشكل رقم (3-7): التمثيل البياني للأصول لسنة 2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

التعليق: من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن بني هارون خلال فترة (2019-2021)، والتمثيل البياني لتركيب أصولها نلاحظ أن الأصول الثابتة للمؤسسة قد انخفضت سنة 2020 مقارنة بسنة

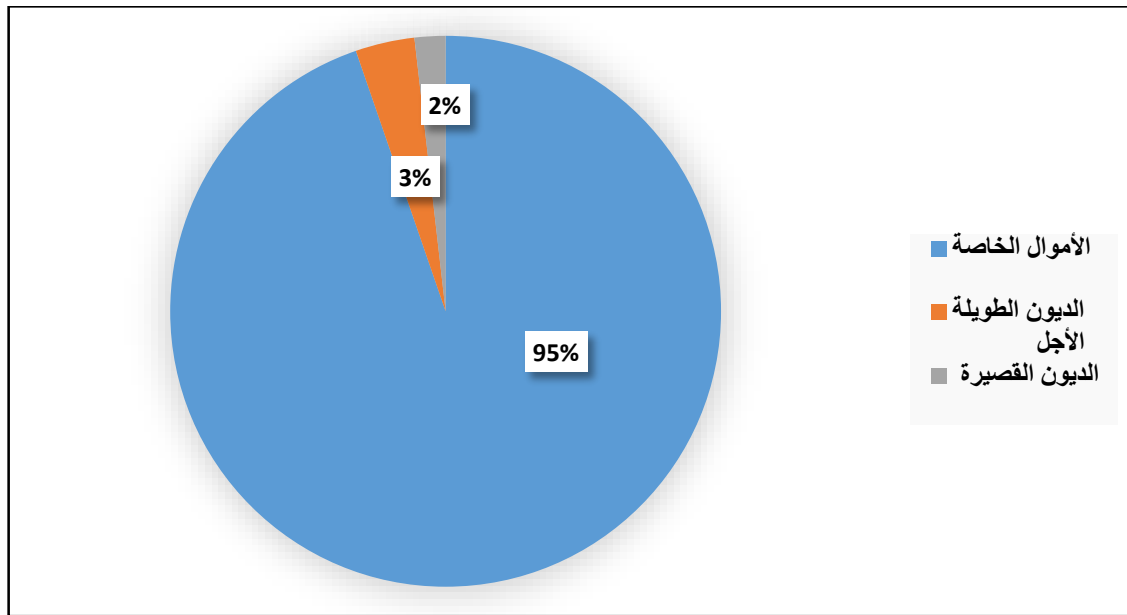
2019 بنسبة 0.95%، حيث سجلت ثباتا خلال سنة 2021، اما من جانب الأصول المتداولة فنلاحظ أن قيم استغلال انخفضت سنة 2020 وهذا ما يدل على أن المؤسسة شهدت تحسنا في تصريف مخزونها، كما نلاحظ ارتفاع في القيم القابلة للتحويل وكذلك القيم الجاهزة سنة 2020، ثم سنة 2021 انخفضت القيم القابلة للتحويل مقارنة بالسنة السابقة بنسبة 0.03%، ونلاحظ أيضا انخفاض في القيم الجاهزة سنة 2021 مقارنة بسنة 2019 بنسبة 0.01% وهذا ما يدل على أن المؤسسة استثمرت بهدف توسيع نشاطها.

الجدول رقم (3-2): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنوات 2021-2020-2019

السنوات	2019	2020	2021
الأموال الخاصة	718233663.59	714929144.07	680732055.56
الديون طويلة الأجل	29679314.23	26325720.19	25329438.10
الأموال الدائمة	747912977.82	741254864.25	706061493.66
الديون قصيرة الأجل	6457320.87	13746610.47	7651994.72
مجموع الخصوم	754370689.69	755001474.73	713713488.38

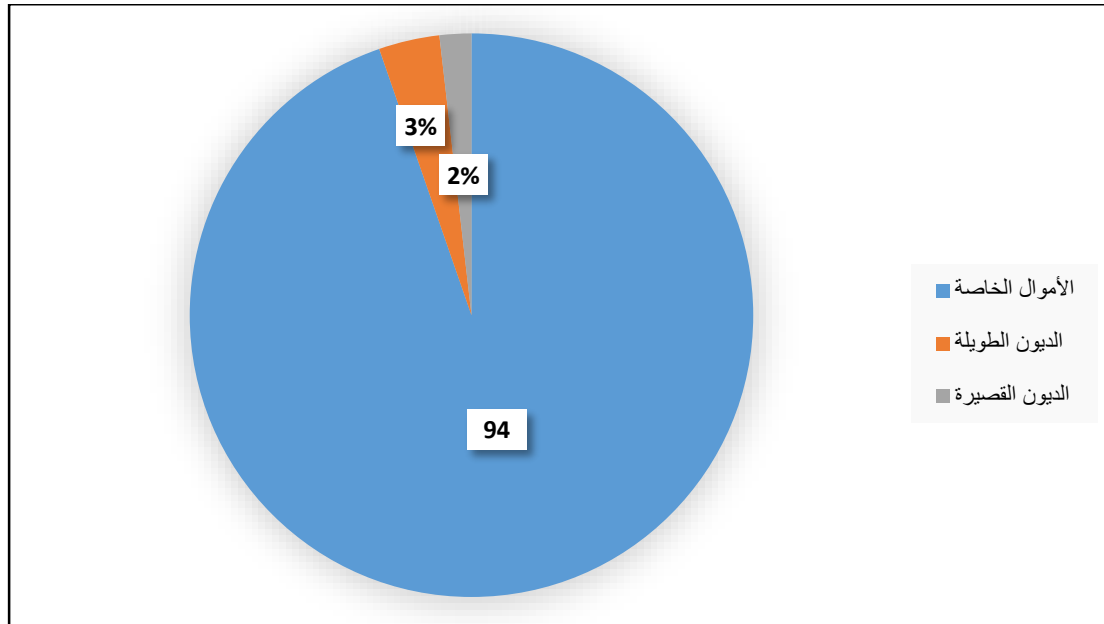
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات المالية للمؤسسة (2019-2021)

الشكل رقم (3-8): التمثيل البياني للخصوم لسنة 2019



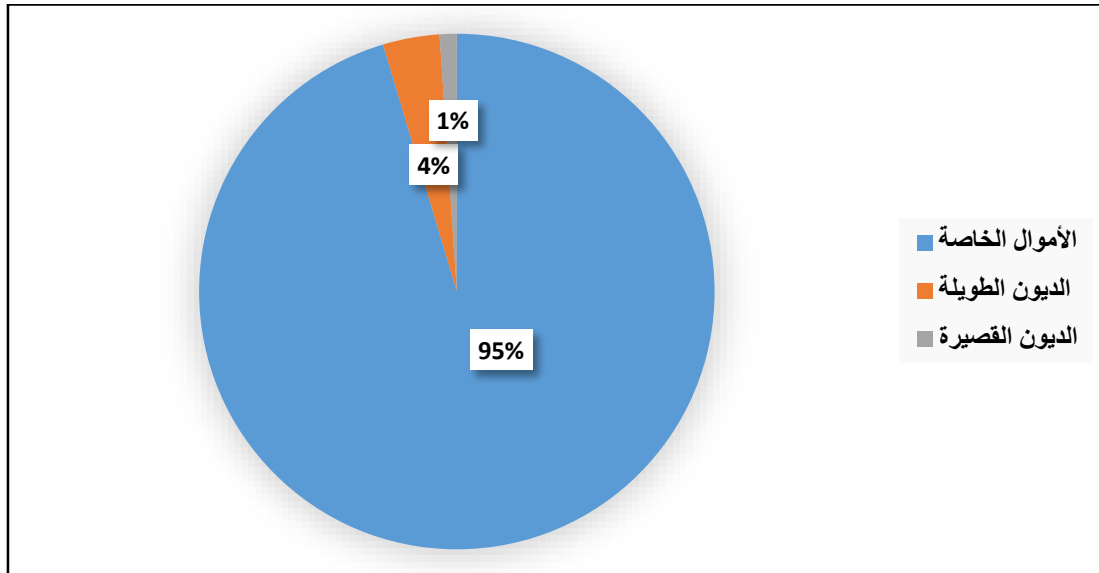
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

الشكل رقم (3-9): التمثيل البياني للخصوم لسنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

الشكل رقم (3-10): التمثيل البياني للخصوم لسنة 2021



المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

التعليق: من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن بني هارون خلال الفترة (2019-2021)، والتمثيل البياني لتركيبه خصوصاً يمكننا ملاحظ توزيع الأموال بين الأصناف المختلفة تظهر النسبة العالية للأموال الخاصة بنسبة 95% أن هناك حجماً كبيراً من الأموال التي تملكها المؤسسة بشكل خاص، وقد يشير ذلك إلى وجود استثمارات أو موارد مالية كبيرة.

معظم الأموال بنسبة (4%) تعتبر طويلة الأجل، فهذا يشير إلى أن المؤسسة تفضل استثمار الأموال لفترات طويلة مع توقع عائدات طويلة الأمد، وقد تتمثل هذه الاستثمارات في مشروعات تطويرية طويلة الأجل أو استثمارات في العقارات.

بالنسبة للأموال القصيرة الأجل بنسبة (2%) يمكن أن تكون هذه الأموال مخصصة لتلبية الاحتياجات اليومية للمؤسسة، مثل تغطية المصاريف العامة، أو التعامل مع الالتزامات المستدومة على المدى القريب. من المهم أن يكون لدى المؤسسة توازن مناسب بين الأموال طويلة الأجل والأموال القصيرة الأجل، حيث يوفر هذا الاستقرار المالي والقدرة على التعامل مع الاحتياجات الفورية والمستقبلية للجهة بكفاءة، يجب أن تستند استراتيجية إدارة الأموال على أهداف المؤسسة واحتياجاتها المالية لضمان استدامة ونجاح العمل.

المطلب الثاني: عرض وتحليل جدول حسابات النتائج للفترة (2019-2021)

أولاً: عرض جدول حسابات النتائج (2019-2021)

الجدول رقم (3-3): جدول حسابات النتائج (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
رقم الأعمال	60545268.07	554237601.76	587696653.12
بيع البضائع	257344.03	320347.78	2562235.80
تغيير المخزون، المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	859030.24	184080.49	24516.39
مبيعات المنتجات وأخر المجموعة الإنتاج المثبت	323000		58513417.32
مبيعات المنتجات النهائية	604872342.04		1386000
إعانات الاستغلال	583090.89		11770843.60
التحويل بين الوحدات	142423753.16		
إنتاج السنة المالية	462752993.56	490626908.15	577287293.07
المشتريات المستهلكة	323883725.55	344467229.14	399988753.37
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	12952368.38	13128240.37	10508307.17
الاستهلاك السنة المالية	336836093.93	357595470.01	410497060.54
القيمة المضافة للاستغلال	125916899.63	133031438.14	166790232.53

761554133.76	75414295.62	62687891.72	أعباء المستخدمين
2382678.49	2856560.30	3218139.63	الضرائب والرسوم والمدفوعات
			المشابهة
88252140.28	54760582.22	60010868.28	الفائض الإجمالي للاستغلال
16283747.23	15921781.98	9029809.88	المنتجات العملياتية الأخرى
57397.22	43834600.34	7069.89	الأعباء العملياتية الأخرى
43914127.54	3123450.94	15580435.01	مخصصات الإهلاك والمؤونات
2573709.92	3018775.84	4394666.31	إسترجاعات خسائر القيمة والمؤونات
59899977.76	26743088.76	49624424.74	النتيجة العملياتية
			المنتجات العادية
			الأعباء العادية
			النتيجة المالية
5989977.76	26743083.76	49624424.74	النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
2476171.53	2453651.83	2599597.17	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
595480365.23	509567465.97	472348721.23	منتجات الأنشطة العادية
533104215.94	480370725.38	420124699.32	أعباء الأنشطة العادية
62376149.29	29196740.59	52224021.91	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			منتجات غير عادية
			أعباء غير عادية
			النتيجة الغير عادية
62376149.29	29196740.59	52224021.91	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

ثانيا: تحليل جدول حسابات النتائج:

1. تغير القيمة المضافة

جدول (3-4): تغير القيمة المضافة

البيان	السنوات	2019	2020	2021
القيمة المضافة		125916899.63	133031438.14	166790232.53
قيمة التغير			7114538.51	33750794.39

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على جدول حساب النتائج

التعليق: يمكن أن نلاحظ زيادة في القيمة المضافة للسنوات 2019، 2020، 2021 بشكل مستمر، هذا يشير إلى أن المؤسسة قد استطاعت تحقيق فوائض إنتاجية على مدار هذه السنوات، مما يعكس تفوقها في إضافة قيمة لمنتجاتها أو خدماتها، ومع ذلك أيضا يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الإنتاج المتزايدة أو تغيرات في رأسمال المواد الخام، قد تؤثر هذه العوامل على الاستدامة المستقبلية للقيمة المضافة.

أ. نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال:

جدول رقم (3-5): نسبة القيمة المضافة في رقم الأعمال

البيان	السنوات	2019	2020	2021
القيمة المضافة		125916899.63	133031438.14	166790232.53
رقم الأعمال		605452686.07	55423760.76	58769653.12
النسبة		0.21	0.24	0.28

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حساب النتائج

التعليق: نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة على رقم الأعمال متزايدة خلال السنوات الدراسة فقد بلغت 0.21، 0.24، 0.28 على التوالي وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة في القيمة المضافة.

ب. نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة:

الجدول رقم (3-6): نسبة المستخدمين في القيمة المضافة

البيان	السنوات	2019	2020	2021
مصاريف المستخدمين		62687891.72	75414295.62	76155413.53
القيمة المضافة		125916899.63	133031438.14	166790232.53
النسبة		0.5	0.57	0.46

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على جدول حسابات النتائج

التعليق: نلاحظ أن نسبة مساهمة المستخدمين ارتفعت سنة 2020، وهذا راجع إلى الزيادة في القيمة المضافة، ثم انخفضت سنة 2021 بنسبة 0.46.

ت. نسبة الإهلاكات والمؤونات على القيمة المضافة:

جدول رقم (3-7): نسبة المؤونات على القيمة المضافة:

البيان	السنوات	2019	2020	2021
مخصصات الإهلاكات والمؤونات		19975101.32	46958051.28	46487837.46
القيمة المضافة		125916899.63	133031438.14	166790232.53
النسبة		0.16	0.35	0.28

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج

التعليق: نلاحظ أن نسبة الإهلاكات والمؤونات في القيمة المضافة ترتفع من 0.16 سنة 2019 إلى 0.35 سنة 2020، ثم انخفضت إلى 0.28 سنة 2021.

2. تغير الفائض الإجمالي للاستغلال:

جدول رقم (3-8): تغير الفائض الإجمالي للاستغلال

البيان	السنوات	2019	2020	2021
EBE		60010868.28	54760582.22	88252140.28
تغير ERE			5250286.06	33491582.22

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج.

التعليق: نلاحظ أن قيمة الفائض الإجمالي للاستغلال انخفضت سنة 2020 بقيمة 52500286.06 نتيجة انخفاض نفقات المستخدمين لكن سنة 2021 حدثت زيادة كبيرة بقيمة 33491582.22، هذه الزيادة قد تشير إلى تحسن في أداء المؤسسة أو زيادة في إيراداتها، يمكن أن يكون ذلك نتيجة لتحسين الإدارة المالية والتشغيلية، أو زيادة في الإنتاجية والطلب على المنتجات أو الخدمات المقدمة.

على الرغم من هذه الأرقام توجي بالتحسن، إلا أنه ينبغي أيضا مراعاة العوامل الأخرى التي قد تؤثر على النتائج، قد يكون هناك تكاليف أو مخاطر محتملة في المستقبل يجب مراعاتها.

أ. نسبة إجمالي فائض الاستغلال على رقم الأعمال:

الجدول رقم (3-9): نسبة إجمالي فائض الاستغلال على رقم الأعمال

البيان	السنوات	2019	2020	2021
إجمالي فائض الاستغلال		60010868.28	54760582.22	88252140.28
رقم الأعمال		605452686	554237601.76	587696653.12
النسبة		0.09	0.01	0.15

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج

التعليق: رقم الاعمال هو الإجمالي للمبيعات أو الإيرادات التي تم تحقيقها خلال السنة المالية، يتضح من الأرقام المذكورة أن رقم الأعمال انخفض قليلا في 2020، قم انخفض مرة أخرى في عام 2021، يمكن تفسير هذا الانخفاض في عام 2020 سبب الظروف الاقتصادية العالمية التي تأثرت بها العديد من المؤسسات نتيجة جائحة كوفيد 19.

توضح الأرقام المعطاة انخفاض سنة التغير في الفائض الاستغلالي من سنة 2019 إلى سنة 2020 بنسبة 0.01، ثم ارتفعت في عام 2021 بنسبة 0.15 تشير زيادة بنسبة التغير إلى زيادة استقرار الأداء المالي وأحسن وضع المؤسسة، يمكن تفسير هذا التحسن بعدة عوامل مثل زيادة الطلب على المنتجات أو خدمات المؤسسة، توسيع نطاق العمليات أو الاستثمار في أسواق جديدة.

ثالثا: تغير نتيجة الاستغلال

الجدول رقم (3-10): تغير نتيجة الاستغلال

البيان	السنوات	2019	2020	2021
نتيجة الإستغلال		49624424.74	26743088.76	59899977.76
تغير نتيجة الإستغلال			22881335.98	33156889

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول حسابات النتائج

التعليق: نلاحظ أنه سنة 2020 انخفضت نتيجة الاستغلال بقيمة 22881335.98 دج وهذا راجع إلى ارتفاع نفقات المستخدمة والضرائب والرسوم والمصاريف المالية، ولكن نتيجة الاستغلال ارتفعت سنة 2021 بقيمة 33156889

المبحث الثالث: مؤشرات التحليل المالي ودورها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة للفترة (2019-2021)

المطلب الأول: دراسة مؤشرات التوازن المالي للفترة (2019-2021)

أولا أنواع رأس المال العامل

على حسب ما ذكرناه سابقا حتى تكون الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب عليها تمويل أصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة وكذلك تمويل عناصر الأصول المتداولة عن طريق الديون القصيرة الأجل، وللتأكد من مدى صحة الوضعية المالية تلجأ إلى استخدام المؤشرات المالية التي سبق ذكرها في الفصل النظري، وهي:

1. رأس المال العامل: يعتبر مؤشرا أساسيا للتحليل وتقييم التوازنات، داخل المؤسسة كما سبقت الإشارة إليه هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل:

- رأس المال العامل الصافي
- رأس المال العامل الخاص
- رأس المال العامل الإجمالي
- رأس المال العامل الأجنبي

جدول رقم (3-11): حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة لسنوات 2019-2020-2021

2021	2020	2019	البيان
706061493.66	741254864.26	747912977.82	الأموال الدائمة
66090713.4	695913611.28	719364107.97	الأصول الثابتة
45154359.66	45341252.98	28548869.8	رأس المال العامل الصافي
680732055.56	71492144.07	718233663.59	الأموال الخاصة
660907134	695913611.28	719364107.97	الأصول الغير الجارية
19824921.56	19015532.79	(1130444.4)	رأس المال العامل الخاص
32806354.17	39417980.2	31153694.8	الأصول المتداولة
25329438.10	39417980.2	31153694.8	رأس المال العامل الإجمالي
25329438.10	26325720.14	29679314.23	الديون الطويلة الأجل
7651994.72	13746610.47	6457320.87	الديون قصيرة الاجل
32981432.82	40072330.66	36136635.1	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة

2. بالنسبة لرأس المال العامل الصافي: من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال فترة الدراسة قد ارتفع في السنتين الأخيرتين وأن قيمة رأس المال العامل الصافي جد معتبرة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، وهو ما يفسر إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقاً من أموالها الدائمة وقدرتها على تسديد جزء من ديونها القصيرة الأجل في حالة عدم توافق أجل تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع أجل استقلالية الديون القصيرة الاجل.
 3. بالنسبة لرأس المال العامل الخاص: نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة في سنة 2019، ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة والاعتماد على موارد خارجية، وأصبحت موجبة في السنتين الأخيرتين وهو مؤشر إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية.
 4. بالنسبة رأس المال العامل الإجمالي: إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي بدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.
 5. بالنسبة رأس المال العامل الأجنبي: إن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، وكذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية وبسهولة.
- ثانياً: حساب احتياج رأس المال العامل

الجدول رقم (3-12): حساب احتياج رأس المال العامل

البيان	السنوات	2019	2020	2021
الأصول الجارية - القيم الجاهزة		25790980.26	29336787.27	30672492.48
الخصوم غير الجارية - السلفات المصرفية		29679314.23	2635720.14	25329438.10
إ. ر. م. ع		-3888333.97	-4007348.97	5343054.38

المصدر: من طرفنا اعتماداً على الميزانيات المالية

نلاحظ: من الجدول أن المؤسسة غطت كل احتياجاتها بمواردها العادية خلال سنة 2021، أما في سنة 2020 و 2021 أصبح احتياج رأس المال العامل موجب وهذا راجع إلى زيادة في كل من احتياجات التمويل وموارد التمويل.

ثالثا: حساب الخزينة الصافية للمؤسسة

الجدول رقم (3-13): حساب الخزينة الصافية

البيان	السنوات	2019	2020	2021
FR		11848255.55	45341252.98	45154359.66
BFR		-3888333.97	4007348.97	5343054.38
TR		15736589.52	41333904.01	39811305.8

المصدر: من طرفنا اعتمادا على الميزانيات المالية

الخزينة موجبة تدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية للفترة (2021-2019)

أولا: نسب الهيكل المالي

الجدول رقم (3-14): نسب الهيكل المالي للمؤسسة

النسب	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة التمويل الدائم	الأصول الدائمة/الأصول الثابتة	1.0396	1.0273	1.0683
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	0.9984	1.0273	1.0299
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	0.9520	0.9469	0.9537

المصدر: من طرفنا اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة

نسبة التمويل الدائم: نلاحظ أن النسبة تفوق الواحد خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب وعلى أن المؤسسة أن تحقق توازن بين التمويل والاستثمار، إما إذا كان أقل من الواحد فهي نسبة غير ملائمة لأن الأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة وهذا يدل على أن المؤسسة لا تحقق توازن هيكلي، وقد عرفت هذه النسبة ارتفاعا حيث كانت سنة 2019 النسبة 1.0396 ثم في سنة 2020 أصبحت 0.9984 وفي السنة 2020 إلى 0.9520.

نسبة التمويل الذاتي: نلاحظ أن تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة لم تتجاوز 100% خلال 2019 وهذا يعني أن الأموال الخاصة لم تغطي مجموع الأصول الثابتة، أما في السنتين الأخيرتين تجاوزت 100%

وبالتالي فإن الأموال الخاصة غطت مجموع الأصول الثابتة وهذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.

نسبة الاستقلالية: نلاحظ أن المؤسسة قد سجلت نسبة استقلالية مالية فاقت النسبة المرجعية والمقدرة بـ 0.5 حيث سجلت على التوالي 0.95، 0.94، 0.95، وهذا يدل على قدرة المؤسسة على رفع استقلاليته المالية وذلك نتيجة سياستها المتبعة وهي تقليص الديون إلى أدنى مستوى

ثانيا: نسب السيولة

جدول رقم (3-15): حساب نسب السيولة للمؤسسة

النسب	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	4.82	2.86	4.28
نسبة السيولة المختصرة	القيم القابلة للتحقيق/الخصوم الجارية	0.43	1.40	0.47
نسبة السيولة الحالية	القيم الجاهزة/ الخصوم الجارية	0.83	0.02	0.27

المصدر: من طرفنا اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة

تحليل نسبة السيولة العامة: نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة تجاوزت ما بين 2.86 إلى 4.82 خلال السنوات الثلاثة، وهذا ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، وهذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب خلال السنوات محل الدراسة.

تحليل السيولة المختصرة: نلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة المختصرة ارتفعت خلال سنة 2020 إلى 1.40 ثم انخفضت في سنة 2021 إلى 0.47 وهذا يدل على قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة.

تحليل نسبة السيولة الحالية: نلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة الحالية مرتفعة بداية سنة 2019 ومنخفضة تماما سنة 2020 أما في 2021 فكانت النسبة 0.27 أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونها.

ثالثا: نسب النشاط

الجدول رقم (3-16): حساب نسب النشاط للمؤسسة

النسب	العلاقة	2019	2020	2021
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0.80	0.73	0.82
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	0.82	0.79	0.88
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال / الأصول المتداولة	19.43	14.06	17.91

المصدر: من طرفنا اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة

تحليل معدل دوران إجمالي الأصول: يقدر معدل دوران إجمالي الأصول بـ 0.80 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2019 يولد 0.80 دينار وهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل بمستوى لبأس به من طاقتها الإنتاجية، وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة رأسمالها أما بالنسبة لسنة 2019 فيقدر بـ 0.80، وفي سنة 2020 انخفض إلى 0.73 وفي سنة 2021 ارتفع إلى 0.82 وهذا ما يدل على ارتفاع أداء المؤسسة مقارنة بالسنوات السابقة.

تحليل معدل دوران الأصول الثابتة: بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فالنسبة لسنة 2019 نجد أن الأصول الغير جارية مرتفعة إلى 0.82 وتنخفض في 2020 إلى 0.79 ثم ترتفع في 2021 إلى 0.88 وهو ما يستلزم على المؤسسة إما القيام باستغلال أصولها الغير الجارية كلية أو التنازل عن جزء منها غير مستغل.

تحليل معدل دوران الأصول المتداولة: يقدر هذا المعدل لسنة 2019 بـ 19.43 وهي نسبة مرتفعة وتنخفض في سنة 2020 إلى 14.06 ثم ترتفع سنة 2021 إلى 17.91 وهي نسبة مقبولة تدل على كفاءة نسبية في تسيير المخزون.

رابعا: نسب الربحية والمردودية: تعتبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة، والجدول التالي يظهر أهم نسب الربحية.

1. نسب الربحية:

الجدول رقم (3-17): يوضح نسبة الربحية للفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
62372149.29	29196740.59	52224021.91	نسبة صافي الربح إلى صافي
587696653.12	554237601.76	605452686.07	المبيعات = صافي الربح / صافي
%10.61	%5.3	%8.6	المبيعات × 100
62372149.29	29196740.59	52224021.91	العائد على الأصول: صافي
713713488.38	755001474.73	754370698.69	الربح/إجمالي الأصول × 100
8.7	3.9	6.9	
62372149.29	291967040.59	52224021.91	العائد على الحقوق الملكية:
690732055.59	714929144.07	71823363.59	صافي الربح بعد الفوائد
%9.2	%4.1	%7.3	والضرائب/حقوق الملكية × 100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية

➤ نسبة صافي الربح إلى المبيعات: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هامش الربح قد انخفض خلال سنة 2020 مقارنة بالسنة الماضية 2019 وفي سنة 2021 ارتفع بنسبة 10.61، وهذا راجع إلى السيولة المجنّدة في الخزينة.

➤ نسبة العائد إلى الأصول: نلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال النسب المحققة أنها قد انخفضت سنة 2020 سنة 4.1% مقارنة بسنة 2019 بنسبة 7.37، ثم ارتفعت سنة 2021 بنسبة 9.2% أي أن كل دينار يستثمر في الأصول يحقق دخلا مقداره 0.92 ديناراً.

➤ معدل العائد على حقوق الملكية: نلاحظ من الجدول أعلاه أن ربح المستثمرين انخفض سنة 2020 مقارنة بنسبة 2019 ثم ارتفع بنسبة 9.2%، حيث نلاحظ أن المستثمر يحصل على ربح بنسبة 7.3 لكل دينار استثمره في المؤسسة.

1. المردودية المالية:

جدول رقم (3-18): حساب المردودية المالية

البيان	السنوات	2019	2020	2021
النتيجة الصافية		52224021.91	29196740.59	62372149.29
الأموال الخاصة		718233633.59	714929144.07	680732055.56
المردودية المالية		%7.3	%4.1	% 9.8

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية

التعليق: نلاحظ أن المردودية المالية انخفضت خلال سنة 2020 بنسبة 4.1% مقارنة بسنة 2019 بنسبة 7.3%، وهذا ما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح لنا انخفاض في كل من الأموال الخاصة والنتيجة الصافية للمؤسسة، ثم ارتفعت في سنة 2021 حيث وصلت إلى 9.2%. حيث نلاحظ ارتفاع في النتيجة الصافية والأموال الخاصة وهذا ما يدل على أن المؤسسة في مسار جيد.

2. المردودية الاقتصادية:

الجدول رقم (3-19): حساب المردودية الاقتصادية

البيان	السنوات	2019	2020	2021
نتيجة الاستغلال بعد الضرائب		52224021.91	29196740.59	62376149.29
الأصول الاقتصادية		754370698.69	755001474.73	713713488.38
المردودية الاقتصادية		%6.9	% 3.9	% 8.7

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية

التعليق: نلاحظ أن معدل المردودية الاقتصادية انخفض سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث انخفض من نسبة 6.9% إلى 3.9% وهذا نتيجة لانخفاض نتيجة الاستغلال، بينما سنة 2021 ارتفعت إلى نسبة 8.7% تزاما مع ارتفاع نتيجة الاستغلال وانخفاض الأصول الاقتصادية.

خامسا: الرافعة المالية

الجدول رقم (3-20): حساب الرافعة المالية

البيان	السنوات	2019	2020	2021
المردودية المالية		%7.3	4.1%	9.2%
المردودية الاقتصادية		%6.9	3.9%	8.7%
الرافعة المالية		%0.4	% 0.2	% 0.5

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية

التعليق: نلاحظ أن أثر الرافعة المالية موجب خلال سنوات الدراسة وهذا راجع لكون نسبة المردودية الاقتصادية تقل عن نسبة المردودية المالية، وفي سنة 2021 بلغت أعلى نسبة مسجلة خلال سنوات الدراسة قدرت ب 0.5، فسلوكها يتبع سلوك المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

خلاصة الفصل:

من خلال تقييمنا للوضع المالي لمؤسسة "مطاحن بني هارون" وذلك استنادا إلى الوثائق والمعلومات المقدمة، حيث قمنا بإعداد الميزانية المالية للسنوات (2019-2020-2021)، والتي على أساسها قمنا بتطبيق أساليب التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي ونسب مالية وهذا ما أمكننا من استنتاج العديد من النتائج حول النشاط المالي للمؤسسة من أهمها:

- للمؤسسة مطاحن بني هارون تملك توازنات ما يلي على المدى الطويل أي أن لها القدرة على تمويل احتياجاتها طويلة المدى بواسطة مواردها طويلة المدى، (رأس المال العامل موجب)؛
- تحقيقها لخزينة صافية موجبة وهذا ما وفر لها هامش أمان مما يساعدها على تغطية كافية لاحتياجاتها؛
- حققت المؤسسة خلال هذه الفترة نسبة مردودية سالبة واقتصادية موجبة)؛
- رغم هذا نجد من خلال دراستنا أن المؤسسة واجهت بعض الصعوبات خلال هذه الفترة، حيث حققت سلبيات الشيء الذي يظهر حاليا في نذبذب بعض المؤشرات المالية.

الخاتمة

من خلال ما قمنا بدراسته في بحثنا هذا، فالتحليل المالي ضرورة أساسية في أي مؤسسة، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها بتقييم وضعيتها المالية خلال فترة زمنية معينة، وكذا تبين لنا أن التحليل المالي ما هو إلا أداة تسييرية تسمح بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتسمح باتخاذ قرارات مصيرية، وذلك من خلال مؤشرات مالية التي تساعد المحلل المالي في الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة من خلال تحليل الوثائق المالية والمحاسبية، وذلك من أجل الوصول إلى النتائج موضوعية، وتكوين صورة شاملة عن الوضعية المالية داخل المؤسسة وفي الجزء الأخير من الدراسة كان من الضروري محاولة تطبيق أكبر قدر من المعطيات النظرية على دراسة حالة على مجمع مطاحن بني هارون خلال الفترة الممتدة من 2019 على 2021، وأظهرت لنا طبيعة العلاقة التي تصنعها مثل هذه المؤسسات مع التحليل المالي وكيف توظفه في تشخيص وضعيتها المالية.

1- اختبار الفرضيات:

➤ **بالنسبة للفرضية الرئيسية:** يعتبر التحليل المالي كأداة ضرورية للمسير المالي في عملية تحليل البيانات المحاسبية للمؤسسة من أجل الوقوف على الوضعية المالية والإجابة على التساؤلات حول نشاط المؤسسة، للحكم على كفاءة وفعالية المؤسسة لابد من تقييم أدائها فهو الذي يسمح لنا بمعرفة الوضع الحقيقي لها، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة، وهكذا تبين لنا أن التحليل المالي يمكن أن يدرس على أنه وسيلة لتقييم الأداء المالي، وما هو إلا أداة تسييرية تسمح بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية.

➤ **بالنسبة للفرضية الأولى:** تعتبر التوازنات المالية والنسب المالية من أهم المؤشرات التي تدرس التوازن المالي للمؤسسة ومدى مردوديتها، أظهرت الدراسة أن مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة، وكذا النسب المالية، من أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي، إذ تسهل كفاءة وفعالية الإدارة في تسيير الاستخدامات وكذا تحديد الحجم الأمثل للهيكل المالي، وأيضاً معرفة مدى توازن المؤسسة مالياً، وكل هذا يعمل على مساعدة المؤسسة على اتخاذ قراراتها، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

➤ **بالنسبة للفرضية الثانية:** الوضعية المالية الحالية لمؤسسة مطاحن بني هارون بميلة جيدة، لقد تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية وعملية التحليل التي قمنا بها أن مجمع مطاحن ذا وضعية مالية جيدة حيث تتمتع برأس مال عامل وخزينة موجبة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

2- نتائج الدراسة:

أولاً: نتائج الجانب النظري للدراسة

➤ إن التحليل المالي السليم عملية هامة لنجاح استراتيجية المؤسسة المالية؛

➤ تعتبر مؤشرات التوازن والنسب المالية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في عملية تحليل لأي وضعية مالية لأي مؤسسة؛

➤ يهدف التحليل المالي إلى إعطاء صورة دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة من خلال اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومعالجتها؛

➤ يمثل تحليل السيولة والربحية أهم الطرق في تقييم الأداء المالي وتعطي نتائجها دلالات على الاتجاه المستقبلي لأداء المؤسسة.

ثانياً: نتائج الجانب التطبيقي للمؤسسة
وتتمثل فيما يلي:

1. خلال دراسة سنوات 2019 إلى 2021 حققت المؤسسة رأس مال عامل موجب وهو ما يبين تحقيقها للتوازن المالي وامتلاكها لهامش أمان؛

2. نسب السيولة تبين أن المؤسسة تحقق نسب جيدة وهو ما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل؛

3. من خلال مؤشرات التوازن المالي نجد أن احتياج رأس المال العامل موجب وهذا ما يدل على أن المؤسسة لم تغطي احتياجاتها بمواردها العادية.

3- الاقتراحات والتوصيات:

تقترح بعض التوصيات:

- استغلال أصولها الغير جارية كلية أو التنازل عن جزء منها غير المستعمل؛
- رفع نسبة التمويل الذاتي عن طريق رفع رأس المال الصادر؛
- ننصح المؤسسة بزيادة استثماراتها المالية؛
- ننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم أعمالها.

4- آفاق الدراسة:

حاولنا في هذه الدراسة إبراز دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومن خلاله نقترح بعض المواضيع يمكن تناولها وتكون مكملة لهذا البحث:

- ماهي الأداة الأكثر استعمالاً في التحليل المالي؟
- ماهي أهداف التحليل المالي وما مدى فعاليته في السياسة المالية للمؤسسة؟

قائمة المراجع

❖ الكتب:

➤ باللغة العربية:

1. إلياس بن ساسي وآخرون، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزائر: ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011.
2. أيمن الشفي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، طبعة 1، دار البداية، عمان 2010.
3. حسن سمير عشي، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، الطبعة الأولى، عمان، الأردن مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2008.
4. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، عمان، دار الورق للنشر والتوزيع، 2010.
5. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، في دراسة تقييم وجدوى المشاريع، ط 1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2010.
6. زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية: بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الـراية للنشر والتوزيع، 2009.
7. سيد عطا الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، ط1، دار الـراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
8. عبد الحليم كـراجـه، على رابعة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
9. عبدات إبراهيم نور وآخرون، أصول المحاسبة المالية، الطبعة الأولى: دار المسيرة، عمان، 1998.
10. عدنان نايف النعيمي، وآخرون، الإدارة المالية، عمان، دار النشر والتوزيع، 2007.
11. عدنان هاشم السامرائي، الإدارة المالية (المدخل الكمي)، الطبعة الأولى، عمان، دار زهران للنشر.
12. فيصل محمود الشـوارة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للتوزيع والنشر، 2013.
13. محمد المبروك أبوزيد، التحليل المالي: شركات وأسواق مالية، ط2، الرياض، دار المريخ للنشر، 2009.
14. محمد طنبـب، محمد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2008.
15. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005.
16. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط3، عمان، دار وائل للنشر، 2006.
17. منير شـاكـر محمد، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
18. مؤيد راضي خنـف، غسان فلاح الطارئة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.

19. نعيم نمر داوود، التحليل المالي: دراسة نظرية وتطبيقية، ط1، دار البداية، عمان، 2012. والتوزيع، 2012.

➤ باللغة الأجنبية:

1.piette conso , la gestion financière, p13,5^{ème} edition paris, dunod,1979.

❖ أطروحات دكتوراه ورسائل ماجستير:

1. دراجي أمنة، دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
2. مدثر عبد الحافظ، حمودة موسى، دور التحليل المالي في التقليل من مخاطر التشغيل المصرفي، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شذى السودان، 2021.
3. مصطفى كاضمير، نحف أيادي، حمزة عبد المنعم الحكيم، النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
4. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008-2009.
5. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
6. فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الكويت، 2016.

7. هوارى سويسى، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

❖ المجلات والمطبوعات:

1. البز كلثوم، التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الاستراتيجي، معارف مجلة علمية محكمة، ودراسات التنمية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2021.
2. بليل حسبية، بوزار صفية، دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021.
3. بوحوش أمين، التسيير المالي للمؤسسات، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2013-2014.
4. دردوري لحسن، التشخيص المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية

- الشركات التجارية في محافظة نابلس، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 01، 2016.
5. صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مجلة أبحاث العدد 20، جوان 2016.
6. عوف عبد الرزاق، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية_الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
7. محمود عزت اللحام، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 49، 2016.
8. ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، موجهة لسنة ثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، 2016.
9. سعداوي مراد مسعود، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 04، 2020.
10. سيدات كريمة، التسيير المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص مالية المؤسسة، 2021.
11. وحيد محمود، سيف الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ لفشل شركات المساهمة الصناعية: دراسة على كمية شركات المساهمة الصناعية العراقية في سوق العراق للأدوات المالية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل العراق، المجلد 32، العدد 100، 2009-05-28.

❖ المواقع الإلكترونية:

1. <http://www.meemapps.com.le> 22/03/2023.13 :50

الملاحق

CIC BENI HAROUN D81

EDITION_DU:30/04/2023 12: 6
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

BILAN (ACTIF) - copie provisoire					
ACTIF	NOTE	2019		2018	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		221 496,60	200 194,43	21 302,17	48 674,56
Immobilisations corporelles		1 148 625 134,98	897 441 728,88	251 183 406,10	261 331 181,52
Terrains		179 026 666,65		179 026 666,65	179 026 666,65
Bâtiments		671 159 178,62	610 139 303,24	61 019 875,38	74 889 948,78
Groupe D'actif Destinés à La Cession		92 667 287,98	92 667 287,98		
Autres immobilisations corporelles		205 772 001,73	194 635 137,66	11 136 864,07	7 414 566,09
Immobilisations encours		464 449 876,31		464 449 876,31	471 352 365,94
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 200,00		1 200,00	1 200,00
Impôts différés actif		3 708 323,39		3 708 323,39	3 331 300,25
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 617 006 031,28	897 641 923,31	719 364 107,97	736 064 722,27
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		25 248 344,39	2 254 022,10	22 994 322,29	19 303 409,82
Stocks matières premières et fournitures		5 648 087,00		5 648 087,00	10 705 385,11
Produits finis et encours		325 176,40		325 176,40	1 184 206,64
Autres stocks		19 275 080,99	2 254 022,10	17 021 058,89	7 413 818,07
Créances et emplois assimilés					
Clients		9 187 075,13	8 610 507,16	576 567,97	424 556,44
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés					
Autres débiteurs		3 074 365,50	854 365,50	2 220 000,00	1 890 000,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		9 215 700,46		9 215 700,46	5 362 714,54
TOTAL ACTIF COURANT		46 725 485,48	11 718 894,76	35 006 590,72	26 980 680,80
TOTAL GENERAL ACTIF		1 663 731 516,76	909 360 818,07	754 370 698,69	763 045 403,07

الملحق رقم (3-1): الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2019

CIC BENI HAROUN D81

EDITION DU:30/04/2023 12: 6
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		52 224 021,91	-25 650 310,21
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		666 009 641,68	695 814 930,19
TOTAL I		718 233 663,59	670 164 619,98
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			58 949 605,01
Impôts différés-Passif		9 694 182,47	11 916 756,50
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		19 985 531,76	16 114 782,91
Prov.p/pensions et oblig similaires		17 822 307,64	16 114 782,91
Autres Provisions		2 163 224,12	
TOTAL II		29 679 714,23	86 981 144,42
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 283 483,69	2 081 304,48
Opérations Groupe			
Impôts		1 507 776,92	1 183 016,46
Autres dettes		3 666 060,26	2 635 317,73
Trésorerie passif			
TOTAL III		6 457 320,87	5 899 638,67
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		754 370 698,69	763 045 403,07

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (2-3): الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2019

CIC BENI HAROUN D81

EDITION_DU:30/04/2023 12: 6
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Chiffres d'Affaires		605 452 686,07	287 997 987,11
Ventes de marchandises		257 344,03	1'005 958,46
Ventes Produits Finis		604 872 342,04	286 232 028,65
Ventes Produits Intra-Groupe		323 000,00	760 000,00
Prestation de Services			
Autres Ventes			
Variation stocks produits finis et en cours		-859 030,24	937 741,56
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		583 090,89	2 284 000,00
Cession Inter Unités		-142 423 753,16	-148 502 795,24
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		462 752 993,56	142 716 933,43
Achats consommés		-323 883 725,55	-96 554 735,06
Services extérieurs et autres consommations		-12 952 368,38	-9 939 396,32
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-336 836 093,93	-106 494 131,38
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		125 916 899,63	36 222 802,05
Charges de personnel		-62 687 891,72	-51 961 470,48
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 218 139,63	-1 795 688,46
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		60 010 868,28	-17 534 356,89
Autres produits opérationnels		9 029 809,88	7 823 506,28
Autres charges opérationnelles		-7 069,89	-24 711,93
Dotations aux Amortissements		-15 580 435,01	-16 205 233,63
Dotations aux Provisions		-4 394 666,31	-2 005 535,45
Reprise sur pertes de valeur et provisions		565 917,79	24 347,31
V- RESULTAT OPERATIONNEL		49 624 424,74	-27 921 984,31
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		49 624 424,74	-27 921 984,31
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		2 599 597,17	2 271 674,10
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		472 348 721,23	150 564 787,02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-420 124 699,32	-176 215 097,23
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		52 224 021,91	-25 650 310,21
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		52 224 021,91	-25 650 310,21

الملحق رقم (3-3): جدول حسابات النتائج لسنة 2019

CIC BENI HAROUN D81

EDITION_DU:30/04/2023 12: 8
EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

N° D'IDENTIFICATION:099843032204488

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

BILAN (ACTIF) - copie provisoire					
ACTIF	NOTE	2020		2019	
		Montants Bruts	Amortissements	Net	Net
			Provisions et pertes de valeurs		
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		221 496,60	213 648,43	7 848,17	21 302,17
Immobilisations corporelles		1 633 227 114,20	941 262 875,22	691 964 238,98	251 183 406,10
Terrains		179 026 666,65		179 026 666,65	179 026 666,65
Bâtiments		671 159 178,62	624 009 376,64	47 149 801,98	61 019 875,38
Groupe D'actif Destinés à La Cession		92 667 287,98	92 667 287,98		
Autres immobilisations corporelles		690 373 980,95	224 586 210,60	465 787 770,35	11 136 864,07
Immobilisations encours					464 449 876,31
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 200,00		1 200,00	1 200,00
Impôts différés actif		3 940 324,13		3 940 324,13	3 708 323,39
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 637 390 134,93	941 476 523,66	695 913 611,28	719 364 107,97
ACTIF COURANT					
Stocks et encours					
Stocks matières premières et fournitures		21 909 012,22	2 239 128,97	19 669 883,25	22 994 322,29
Produits finis et encours		3 213 167,11		3 213 167,11	5 648 087,00
Autres stocks		141 095,91		141 095,91	325 176,40
Créances et emplois assimilés		18 554 749,20	2 239 128,97	16 315 620,23	17 021 058,89
Clients		25 542 294,43	8 610 507,16	16 931 787,27	576 567,97
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés					
Autres débiteurs		3 259 365,50	854 365,50	2 405 000,00	2 220 000,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		20 081 192,93		20 081 192,93	9 215 700,46
TOTAL ACTIF COURANT		70 791 865,08	11 704 001,63	59 087 863,45	35 006 590,72
TOTAL GENERAL ACTIF		1 708 182 000,01	953 180 525,28	755 001 474,73	754 370 698,69

الملحق رقم (3-4): الميزانية المالية لجانب الأصول لسنة 2020

CIC BENI HAROUN D81

N° D'IDENTIFICATION:099843032204488

EDITION_DU:30/04/2023 12: 8
EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		29 196 740,59	52 224 021,91
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		685 732 403,48	666 009 641,68
TOTAL I		714 929 144,07	718 233 663,59
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		7 472 531,38	9 694 182,47
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		18 853 188,81	19 985 531,76
Prov.p/pensions et oblig.similaires		18 853 188,81	17 822 307,64
Autres Provisions			2 163 224,12
TOTAL II		26 325 720,19	29 679 714,23
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		9 351 915,17	1 283 483,69
Opérations Groupe			
Impôts		1 136 705,77	1 507 776,92
Autres dettes		3 257 989,53	3 666 060,26
Trésorerie passif			
TOTAL III		13 746 610,47	6 457 320,87
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		755 001 474,73	754 370 698,69

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (3-5): الميزانية المالية لجانب الخصوم لسنة 2020

CIC BENI HAROUN D81

ÉDITION_DU:30/04/2023 12: 9
EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

N° D'IDENTIFICATION:099843032204488

COMPTES DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2020	2019
Chiffres d'Affaires		554 237 601,76	605 452 686,07
Ventes de marchandises		320 347,78	257 344,03
Ventes Produits Finis		553 917 253,98	604 872 342,04
Ventes Produits Intra-Groupe			323 000,00
Prestation de Services			
Autres Ventes			
Variation stocks produits finis et en cours		-184 080,49	-859 030,24
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 714 726,50	583 090,89
Cession Inter Unités		-65 141 339,62	-142 423 753,16
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		490 626 908,15	462 752 993,56
Achats consommés		-344 467 229,64	-323 883 725,55
Services extérieurs et autres consommations		-13 128 240,37	-12 952 368,38
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-357 595 470,01	-336 836 093,93
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		133 031 438,14	125 916 899,63
Charges de personnel		-75 414 295,62	-62 687 891,72
Impôts, taxes et versements assimilés		-2 856 560,30	-3 218 139,63
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		54 760 582,22	60 010 868,28
Autres produits opérationnels		15 921 781,98	9 029 809,88
Autres charges opérationnelles			-7 069,89
Dotations aux Amortissements		-43 834 600,34	-15 580 435,01
Dotations aux Provisions		-3 123 450,94	-4 394 666,31
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 018 775,84	565 917,79
V- RESULTAT OPERATIONNEL		26 743 088,76	49 624 424,74
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		26 743 088,76	49 624 424,74
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		2 453 651,83	2 599 597,17
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		509 567 465,97	472 348 721,23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-480 370 725,38	-420 124 699,32
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		29 196 740,59	52 224 021,91
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		29 196 740,59	52 224 021,91

الملحق رقم (3-6): جدول حسابات النتائج لسنة 2020

CIC BENI HAROUN D81

N° D'IDENTIFICATION:099843032204488

EDITION_DU:30/04/2023 12: 9
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

BILAN (ACTIF) - copie provisoire					
ACTIF	NOTE	2021		2020	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		221 496,60	221 496,60		
Immobilisations corporelles		1 654 184 781,72	997 473 692,08	656 711 089,64	
Terrains		179 026 666,65		179 026 666,65	
Bâtiments		671 159 178,62	637 879 450,04	33 279 728,58	
Groupe D'actif Destinés à La Cession		91 770 677,98	91 770 677,98		
Autres immobilisations corporelles	أخرى	712 228 258,47	267 823 564,06	444 404 694,41	
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 200,00		1 200,00	
Impôts différés actif		4 194 844,57		4 194 844,57	
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 658 602 322,89	997 696 186,68	660 907 134,21	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		29 593 215,60	1 756 227,46	27 836 988,14	
Stocks matières premières et fournitures		14 618 463,39		14 618 463,39	
Produits finis et encours		116 579,52		116 579,52	
Autres stocks		14 858 172,69	1 756 227,46	13 101 945,23	
Créances et emplois assimilés					
Clients		12 216 011,50	8 610 507,16	3 605 504,34	
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés					
Autres débiteurs		906 365,50	854 365,50	52 000,00	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		21 311 861,69		21 311 861,69	
TOTAL ACTIF COURANT		64 027 454,29	11 221 100,12	52 806 354,17	
TOTAL GENERAL ACTIF		1 722 629 777,18	1 008 916 286,80	713 713 488,38	

الملحق رقم (3-7): الميزانية المالية لجانب الأصول لسنة 2021

CIC BENI HAROUN D81

EDITION_DU:30/04/2023 12: 9
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

N° D'IDENTIFICATION:099843032204488

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		62 376 149,29	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		618 355 906,27	
TOTAL I		680 732 055,56	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		5 250 880,29	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		20 078 557,81	
Prov.p/pensions et oblig.similaires		20 078 557,81	
Autres Provisions			
TOTAL II		25 329 438,10	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		3 074 983,70	
Opérations Groupe			
Impôts		178 437,44	
Autres dettes		4 398 573,58	
Trésorerie passif			
TOTAL III		7 651 994,72	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		713 713 488,38	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (3-8): الميزانية المالية لجانب الخصوم لسنة 2021

CIC BENI HAROUN D81

N° D'IDENTIFICATION:099843032204488

EDITION_DU:30/04/2023 12:10
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

Chiffres d'Affaires	NOTE	2021	2020
Ventes de marchandises		587 696 653,12	
Ventes Produits Finis		2 562 235,80	
Ventes Produits Intra-Groupe		585 134.417,32	
Prestation de Services			
Autres Ventes			
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée		-24 516,39	
Subventions d'exploitation			
Cession Inter Unités		1 386 000,00	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		-11 770 843,66	
Achats consommés		577 287 293,07	
Services extérieurs et autres consommations		-399 988 753,37	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-10 508 307,17	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		-410 497 060,54	
Charges de personnel		166 790 232,63	
Impôts, taxes et versements assimilés		-76 155 413,76	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-2 382 678,49	
Autres produits opérationnels		88 252 140,28	
Autres charges opérationnelles		16 283 747,23	
Dotations aux Amortissements		-57 397,22	
Dotations aux Provisions		-43 914 127,54	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		-2 573 709,92	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		1 909 324,93	
Produits financiers		59 899 977,76	
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		59 899 977,76	
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 476 171,53	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		595 480 365,23	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-533 104 215,94	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		62 376 149,29	
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		62 376 149,29	

الملحق رقم (3-9): جدول حسابات النتائج لسنة 2021